مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

السلوك التصويتيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن الدولي من 1990 - 2018: دراسة مقارنة بين بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية والصين

نــورة شعيبي - ســارة المطيــري - عبدالعزيز المسلم

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - العدد ٢

٢٠٢٤

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi:

قدم في: أكتوبر 2022

أجيز في: مارس 2023

UN Security Council Voting Behavior for the Palestinian Case 1990-2018: A Comparative Study between Great Britain, USA, and China

Nourah Shuaibi

Sarah Almutairi

Abdulaziz G. Almuslem

Abstract

Objective: This paper analyzes the United Nations' Security Council voting behaviour of Great Britain, the United States of America, and China towards the Palestinian cause from 1990-2018. **Research questions**: what are the differences and similarities in the voting behaviour of these three countries towards the Palestinian issue? Would the Abraham Accords affect the members' preferences towards the Palestinian issue? The research theorizes an impact on the preferences of the three member states towards the Palestinian issue due to normalization of relations between the Arab region and Israel as an initiative led by the USA. **Methods**: The historical method, the descriptive analytical method, the comparative method, and the statistical method were adopted to answer the questions of the current study and test the validity of its hypothesis. **Results and Conclusion**: the USA is consistent in its support to Zionist scheme despite Israel's continuous violations. China shows persistent support for the Palestinian cause in diverse approaches. However, Britain is inconsistent in its support to the Palestinian issue which is driven by its self-interest voting, especially in the post Brexit era, coupled with the impact of normalizing support for Israel.

Keywords: Voting Behaviour, Security Council, Palestinian Cause, Great Britain, the United States of America, China.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

السلوك التصويتيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن الدولي من 1990- 2018: دراسة مقارنة بين بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية والصين

نـــــورة شعيبـــــي(*)
ســـــارة المطيـــري(**)
عبدالعزيز المسلم(***)

ملخص

هدف الدراسة: بحث وتحليل ومقارنة السلوك التصويتيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة لكلٍّ من بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين، في مجلس الأمن الدولي من 1990 - 2018. تعالج الدراسة محورين، الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الدول المذكورة في السلوك التصويتيّ لكلّ دولة منها تجاه القضيّة الفلسطينيّة من 1990 - 2018 وأسباب ذلك. المحور الثاني: يتناول مدى تأثير اتفاقيّات التطبيع الأخيرة مع إسرائيل على نمط السلوك التصويتي للدول الثلاث. تفترض الدراسة أن اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل قد تؤثر على السلوك التصويتيّ لبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين، في مجلس الأمن تجاه القضيّة الفلسطينيّة. **المنهجية**: المنهج التاريخيّ، والمنهج الوصفيّ التحليليّ، والمنهج المقارَن، والمنهج الإحصائيّ للإجابة عن تساؤلات الدراسة البحثيّة واختبار صحة فروضها. **النتائج والخلاصة**: في مقابل رسوخ دعم الولايات المتّحدة الأمريكيّة للمشروع الصهيونيّ على الرغم من انتهاكاته المتكررة؛ ومقابل استمرار دعم الصين للقضيّة الفلسطينيّة لكن بأنماط متغيرة وفقًا لبوصلةِ مصلحتها؛ تُظهِر بريطانيا موقفًا مختلفًا متأرجحًا في دعمها للقضيّة، وذلك في احتمالات التقائها الجانب الأمريكيّ في دعمه للجانب الصهيونيّ، وانسجاماً مع مصلحتها الذاتيّة بعد خروجها من الاتّحاد الأوروبيّ.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، Email: nourah.shuaibi@ku.edu.kw
الاهتمامات البحثية: دراسات أمنية، الإرهاب، اقتصاد سياسي، دراسة الطاقة.

(**) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، Email: sarah.almutairi@ku.edu.kw
الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية، الدراسات الأمنية، دراسات التنمية، الاقتصاد السياسي، الحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي.

(***) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، Email: abdulaziz.almuslem@ku.edu.kw
الاهتمامات البحثية: الحروب الأهلية، حقوق الإنسان، التحاليل الامبيريقية، السلوك التصويتي.

المصطلحات الأساسية: السلوك التصويتيّ – مجلس الأمن – القضية الفلسطينية – بريطانيا – الولايات المتّحدة الأمريكيّة – الصين.

مقدمة

تؤدّي بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين دوراً في النظام الدوليّ، وتؤثّر على سير قضاياه المختلفة، وتُمارس تلك الدول هذا الدور بصورةٍ فرديَّةٍ أو جماعيَّةٍ، من خلال العمل تحت مظلّة المنظّمات الدوليّة المختلفة، وفي مقدمتها الأمم المتّحدة بأجهزتها المتعدّدة، وتفاوُتُ قوى هذه الدول الثلاث على صعد عدة؛ كالصعيد الاقتصاديّ، والأمنيّ، والسياسيّ، والإستراتيجيّ؛ قد يصبُّ في مصلحة الدولة الأكثر قوة، ولكنه لا يعني إلغاء أهميّة أدوار الدولتين الأخريين وتأثيرها، ويُعدُّ السلوك التصويتيّ للدول في المنظّمات الدوليّة بوصلةً تُشير إلى طبيعة مصالحها؛ فالسلوك التصويتيّ إحدى أهمِّ الأدوات التي تستخدمها الدول لطرح رأيها وإبدائه تجاه القضايا المعروضة أمام المنظمة، بل يُعدّ أهمَّ الوسائل التي يمكن بها رصد مواقف هذه الدول تجاه القضايا المختلفة، وتحليل ارتباطها المباشر بمصالحها.

ومنذ عام 1948 تُعدُّ القضيّة الفلسطينيّة من أهم القضايا الدوليّة، وأكثرها تعقيداً؛ فهي تشهد تداخلاً كبيراً بين العوامل الداخليّة والخارجيّة، سواء فيما يتعلق بمواقف الدول الثلاث ومصالحها، أو فيما يتعلق بالتغييرات التي تطرأ على خريطة هذه المصالح، فتنعكس على مواقف الدول. ونظراً لأهميّة القضية وحيويّتها، واستمراريّتها لأكثر من سبعين عاماً، فإنّ من المهم تحليل السلوك التصويتيّ لكلٍّ من الدول الثلاث مع رَصْد أهمّ الأسباب والعوامل التي كان لها تأثير على هذا السلوك، أو على إيجاد نمط سلوكٍ تصويتيٍّ معيَّنٍ تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة.

الأسئلة البحثية

1 – ما أوجه التشابه وجوانب الاختلاف في السلوك التصويتيّ لبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، والصين تجاه القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن من 1990–2018؟

2 – هل ستؤثر اتفاقيّات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية على نمط السلوك التصويتيّ لبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة والصين، في مجلس الأمن تجاه القضيّة الفلسطينيّة؟

الفرض

- اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وعددٍ من الدول العربيّة قد تؤثّر على نمط السلوك التصويتيّ لبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة والصين، في مجلس الأمن تجاه القضيّة الفلسطينيّة.

أهميّة الدراسة

تكمن أهميّة الدراسة في العناصرالآتية:

- في بحثها وتحليلها للسلوك التصويتي لبريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، والصين في مجلس الأمن في فترة زمنية ممتدة بين 1990 و2018، من خلال منظورٍ مقارنٍ لدوافع هذا السلوك التصويتيّ وأسبابه، مع رصدٍ لأثر السياقات الداخليّة والدوليّة على هذا السلوك.

- تُعدُّ الدراسة الأولى من نوعها في محاولتها البحث عن أي أثر محتمل لاتفاقيّات التطبيع مع إسرائيل على نمط السلوك التصويتيّ للدول السابق ذكرها.

- مزج الدراسة بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي؛ في محاولة للإجابة عن تساؤلاتها البحثية واختبار فرضها، في حين أنّ معظم الدراسات التي تطرقت للموضوع ركّزت على أحد المنهجين دون الآخر.

- تُعدُّ الدراسة إضافةً إلى المكتبة العربيّة والقارئ العربيّ، وذلك نظراً إلى محدوديّة الدراسات التي أُجْرِيَت حول هذا الموضوع، وتحديداً في المقارنة بين الدول الثلاث في فترة زمنيّة تغطّي ثلاثة عقود.

الدراسات السابقة

العلاقات البريطانيّة-الفلسطينيّة

تُعدُّ العلاقات البريطانيّة-الفلسطينيّة من أكثر المواضيع تناولاً في الطرح، وتحديداً من الزاوية التاريخيّة؛ فثمّة عدد من الدراسات التي فصّلت دور بريطانيا في إيجاد القضيّة، وإداراتها، ومسؤولياتها تجاهها؛ كدراسة Jeffries (1939)، وهناك دراسات ركّزت على الجانب التاريخيّ والدور الاستيطانيّ لكلٍّ من فرنسا وبريطانيا، في الشرق الأوسط وقضاياه ومنها الملف الفلسطينيّ، كما بحثت في سياسة كلتا الدولتين تجاه منظمّة التحرير الفلسطينيّة (فتح)؛ كدراسة حسونة (2006)، وهناك

دراسات بحثت تحديداً في سياسة بريطانيا وآلية صنع القرار البريطانيّ تجاه القضيّة كدراسة Sheffer (2006).

ومن الدراسات ما تتناول التحدّيات التي تواجه أوروبا في إدارة ملف القضيّة الفلسطينيّة، وركّزت على الدور الأوروبيّ، ومحدّداته، وآلية صنعه للقرارات تجاه القضيّة، والنتائج الناجمة عن هذه القرارات؛ كدراسة العزي (2005)، ومبيضين (2007)، في حين ركَّز عددٌ آخر على زاوية التعاون الاقتصاديّ والتجاريّ والإستراتيجيّ بين بريطانيا وفلسطين؛ كتقرير DFID (2018)، على سبيل المثال.

وهناك دراسات تتبَّعت السياسة الخارجيّة البريطانيّة تجاه الملف الفلسطينيّ في حقبٍ زمنيَّةٍ مختلفةٍ؛ كدراسة الشمري والحمداني (2017)، وأخرى حلَّلت الدور البريطانيّ وغياب الوضوح فيه، وفي مساره تجاه القضيّة من بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ؛ كدراسة Moore (2020)، التي بحثت كذلك في مدى تحوّل الموقف البريطانيّ تجاه القضيّة، ومدى اقترابه من الموقف الأمريكيّ الذي عُرِفَ تاريخيّاً بدعمه للجانب الإسرائيليّ.

وبحثت بعض الدراسات الآثار الاقتصاديّة لخروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ، وعلى وجه الخصوص الآثار التي جعلت بريطانيا تبحث عن فرصٍ اقتصاديَّةٍ أكبر مع الجانب الإسرائيليّ، وفرصٍ لتقوية العلاقات التجاريّة والتعاون الإستراتيجي بين البلدين؛ مثل دراسَتَي BICOM (2016) وBICOM (2017)، أما الدراسات التي تتناول السلوك التصويتي لبريطانيا، على وجه الخصوص؛ فعددها محدودٌ، ولا تتناول بريطانيا على أنها دولةٌ منفردةٌ، بل تتناولها إما ضمن مجموعةٍ من الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة؛ كدراسة Abu Oun (2022)، وإما على أساسٍ أنها عضو في الاتّحاد الأوروبيّ.

وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على السلوك التصويتي لبريطانيا، ومقارنة مواقفها الفرديّة من القضيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة والصين، بدلاً من التركيز على مواقفها وسلوكها التصويتي ضمن صوت المجموعة الأوروبيّة.

العلاقات الأمريكيّة-الفلسطينيّة

يوفّر Sweiti (2008، 29) تحليلاً تاريخياً للسياسة الأمريكيّة تجاه فلسطين من 1850 حتى 1939؛ ليبيِّن الميول الصهيونيّة للقيادة الأمريكيّة من الجانب التشريعيّ والتنفيذيّ في تلك الفترة، ويذكر المؤلّف دعم الرئيس الأمريكي السابق وودرو

ويلسون لإعلان بلفور، مع تأييد منافسيه السياسيين في المجلس التشريعيّ لذلك الموقف. فعلى سبيل المثال؛ كان عضو مجلس الشيوخ هنري كابوت لودج من أشرس منتقدي السياسة الخارجيّة للرئيس الأمريكيّ في أكثر المواقف ما عدا موقفه المؤيّد للصهيونيّة. ويَصِف Elgindy (2019) في كتابه موقف الولايات المتّحدة تجاه الأراضي الفلسطينيّة بعد الحرب العالميّة الثانية حتى الآونة الأخيرة؛ إذ اعترفت بإسرائيل من دون الاعتراف بفلسطين، ويذكر المؤلّف في الفصل الخامس من كتابه مواكبة السلطات الأمريكيّة لعمليّة بناء المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويذكر المسلَّم (2023) أنّ العاملَ العرقيّ يوفّر إطاراً مهمّاً لشرح استمرار عمليّة إحلال اليهود محلّ الشعب الفلسطينيّ من دون اعتراض الولايات المتّحدة الأمريكيّة. فالولايات المتّحدة تنظر لسياسة الاستيطان الكولونياليّ والفصل العنصريّ بالأراضي الفلسطينيّة على أنها ظاهرةٌ طبيعيّةٌ ولا داعي للحدّ منها.

وتوجد أيضاً عديدٌ من الدراسات التي تركز على المجتمع الأمريكيّ وموقفه من الصراع في الأراضي المحتلّة، وتوفّر تلك الدراسات وصفاً للبيئة التي تحتضن المشروع الصهيونيّ؛ فيكتب عبدالوهاب المسيري (2003: 132-134) عن الديباجات الصهيونية التي تعتمد اعتماداً أساسيّاً على التراث اليهوديّ المسيحيّ (Judaeo-Christian-values)، وتنطوي تلك الديباجات على الحاجة إلى دعم الحركة الصهيونية للخلاص المشيحانيّ، و«تنفيذاً للوعد الإلهيّ والميثاق مع الإله». ومن الجانب الإعلامي؛ يكتب موسى السيد عن الإعلام الصهيوني في الولايات المتّحدة، فيذكر أنّ «نصف التوزيع المشترك للصحف الأمريكيّة ملك لليهود والصهيونيين» (1992: 72)، ويقدّم المؤلف بعض الإحصاءات من دراسات سابقة عن التقارير الصحفيّة لبعض أهمّ المجلّات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة؛ مثل New York Times وWall Street Journal وNewsweek، فيوضّح أنَّ التقارير المؤيّدة لإسرائيل بلغت 62.7% من العيّنة، والتقارير المؤيّدة للعرب لم تبلغ غير 7.4% فقط، وفي المقابل، بلغت التقارير المناهضة للموقف العربيّ 39% من العيّنة، في حين كانت التقارير التي تنتقد إسرائيل لا تمثّل سوى 5.3% فقط من العينة (1992، 79).

وفيما يخصّ السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة؛ يتطرق (Mearsheimer & Walt 2007, 40-48) لوصف ذلك السلوك في مجلس الأمن بكتابهما الذي يحلّل نفوذ اللوبي الإسرائيليّ على الساحة السياسيّة الأمريكيّة، ويبيّن المؤلّفان أنّ الولايات المتّحدة استخدمت حقّ النقض 42 مرّةً من سنة 1972 حتّى سنة 2006 فيما يتعلّق بمشاريع

لقرارات تنتقد إسرائيل، ويذكران أنَّ هذا الرقم أكبر من عدد المرّات التي استخدم فيه الأعضاء الدائمون الآخرون مجتمعين لذلك الحقّ في الفترة نفسها. ويضمُّ Newton (2021) عدد المرات التي استخدمت فيها الولايات المتّحدة حقَّ النقض لمشاريع قرارات تنتقد إسرائيل حتّى سنة 2021 لتصل إلى 53 مرّة. ولا تقتصر دراسة Sarsar (2004) على مجلس الأمن وحده، بل تمتد لدراسة الجمعيّة العامّة أيضاً، لتبيّن تقارب السلوك التصويتيّ بين إسرائيل والولايات المتّحدة إلى حدٍّ كبير.

العلاقات الصينيّة-الفلسطينيّة

تنوَّعت الأدبيّات التي تناولت العلاقات الفلسطينيّة-الصينيّة بتنوُّع الزوايا المختلفة التي بُحِثَت من خلالها هذه العلاقات؛ فقد نظر عددٌ من الدراسات في هذه العلاقات من زاوية تحليل سياسة الصين الخارجيّة تجاه العالم العربيّ، منها دراسة بهبهاني (1981)، التي بحثت في سياسة الصين الخارجيّة تجاه العالم العربيّ بالتركيز على ثلاث قضايا رئيسة، إحداها القضيّة الفلسطينيّة، ودراسة العبد الرحمن (2020) التي بحثت أيضاً موقف الصين من قضايا المنطقة العربيّة، ومنها قضيّة الصراع العربيّ-الإسرائيليّ.

وبحث آخرون في هذه القضية، لكن من خلال دراستهم للصين وسلوكها ومواقفها من صراعات الشرق الأوسط ككل؛ كدراسة Burton (2020)، وهناك من انطلق تحديداً من هذه القضية لتحليل الموقف الصيني تجاهها، كدراسة بن هويدن (2007)، ودراسة عيادي، (2019)، وهناك من نظر في دور الصين من زاوية دورها الاقتصاديّ في حلّ النزاعات؛ كدراسة البرصان (2020)، وهناك من بحث في التغيُّرات في السياسة الخارجيّة الصينيّة وتأثيرها على عمليّة السلام في الشرق الأوسط، وتحديداً على صعيد الصراع العربيّ-الإسرائيليّ؛ كدراسة البدراني (2015)، وعالجت دراسات أخرى أثر العامل الاقتصاديّ، وأثر العامل الإسرائيليّ؛ على العلاقات الصينيّة-الفلسطينيّة، وعلى دعم الصين للقضيّة؛ كدراسة عزم (2019)، ودراسة الحمد (2022).

سلّط عددٌ من الدراسات الضوءَ على السلوك التصويتيّ للدول -ومنها الصين- تجاه القضيّة الفلسطينيّة في منظّمة الأمم المتّحدة بأجهزتها المختلفة، منها دراسة السرحان وآخرين (2014)، ودراسة Shichor (2007)، التي تناولت سلوك الصين التصويتيّ في عدد من القضايا الدوليَّة، مع توضيح عدد المرات التي استخدمت فيها الصين حقّها في النقض، وأسباب هذا الاستخدام ودوافعه، وهناك أيضاً دراسة

أبو عمشة (2015)، التي بحثت في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية، من القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن من 1979 إلى 2013، مع التركيز على سلوك الولايات المتّحدة الأمريكيّة وموقفها، ودراسة الدريملي (2019)، التي ركّزت على تتبُّع السلوك التصويتيّ للصين تحديداً تجاه القضيّة في مجلس الأمن من عام 1993 حتى 2018 لمعرفة مدى دعم الصين للحقوق الفلسطينيّة.

هناك دراسات ركزت على السلوك التصويتي تجاه القضيّة الفلسطينيّة في الجمعية العامة؛ كدراسة (Galariotis and Gianniou, 2021)، التي ركزت على السلوك التصويتيّ للاتحاد الأوروبيّ ودراسة (Mandler & Lutmar, 2020) التي قارنت بين السلوك التصويتي للاتحاد الأوروبيّ وجامعة الدول العربية، في الجمعية العامة؛ لمعرفة مدى انعكاس مصالح هذه التكتلات على سلوكها التصويتي. ودراسة (Louwerse, 2022) التي بحثت في دعم «فتح» الدبلوماسي لقرار «حل الدولتين» في 1976. أما دراسة (Mosler & Potrafke, 2020) ؛ فقارنت بين السلوك التصويتي لعدد من الدول الغربية الحليفة للولايات المتّحدة الأمريكيّة مع السلوك التصويتيّ لواشنطن من 1949 حتى 2019 تجاه قضايا الشرق الأوسط لمعرفة درجة التوافق.

هذه الدراسة تضيف إلى ما سبق تركيزها بصورةٍ تفصيلية على مواقف بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين، في مجلس الأمن، وتغطي الفترة الزمنية الممتدّة من 1990-2018، مقارنةً بين مواقف هذه الدول ونمط سلوكها التصويتي، وتبحث عن أي تغيير في نمط السلوك هذا، مع التحقق من أيّ أثرٍ لاتفاقيّات التطبيع الأخيرة على مواقفها، وعلى مصلحة القضيّة الفلسطينيّة.

المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخيّ، والوصفيّ التحليليّ، والمقارن، والإحصائيّ؛ للإجابة عن أسئلتها البحثية واختبار فرضها؛ فالمنهج التاريخي يخدم الدراسة في تتبع بدايات العلاقات بين بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكية، والصين مع فلسطين، وتتبُّع أدوارها ومواقفها المختلفة تجاه القضيّة الفلسطينيّة منذ عام 1948، أمّا المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ فيساعد في رصد أثر السياقات الإقليميّة والدوليّة، والعوامل الداخليّة والخارجيّة التي أحاطت ببداية العلاقات، والتطوُّرات والتغييرات التي طرأت عليها فأثّرت -سواءٌ أكان سلباً أم إيجاباً- على سير تلك العلاقات. كما تعتمد الدراسة على المنهج المقارن فتقارن بين مواقف تلك الدول ونمط سلوكها التصويتيّ في

مجلس الأمن من 1990 إلى 2018 لتحليل أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، مع محاولة رصد أثر اتّفاقيّات إبراهام (اتفاقيّات التطبيع التي أُبرِمت بين عدد من الدول العربية وإسرائيل) على السلوك التصويتيّ لهذه الدول ونمط تصويتها، وعلى مصلحة القضيّة الفلسطينيّة من جهة أخرى، ولقياس ذلك الأثر تعتمد الدراسة على دراسة الحالة مع التحليل الإحصائيّ. وقد جُمِعَت بيانات الدراسة بالبحث في عددٍ من المصادر الثانويّة؛ كالكتب والدراسات السابقة حول الموضوع، وفي سجلّ السلوك التصويتيّ لمجلس الأمن الدولي من 1990 إلى 2018 المتاح في الموقع الإلكترونيّ لمنظّمة الأمم المتّحدة. اختيرت هذه الفترة الزمنية نظراً إلى أن آخر سجل تصويتيّ يتعلق بالقضية الفلسطينيّة في مجلس الأمن الدولي كان في عام 2018.

وسبب اختيار تلك الدول يرجع إلى محاولة الرصد والتحليل للسلوك التصويتي لقوًى أفلت، وأخرى مهيمنة، وأخيرةٍ صاعدةٍ على ملف القضيّة الفلسطينيّة؛ فبريطانيا لها تاريخها ونفوذها السياسيّ في المنطقة، وقد أدَّت دوراً محورياً في إيجاد هذه القضيّة وإدارتها منذ عهد بلفور، والولايات المتّحدة الأمريكيّة هي الدولة المهيمنة على النظام الدوليّ، وتحديداً فيما يتعلّق بالشقّ الأمنيّ والإستراتيجيّ والسياسيّ، ولها دور الضامن لدعم أمن إسرائيل في المنطقة، أما الصين؛ فهي تلك القوة الصاعدة على المستوى الدوليّ، ولصعودها -الاقتصادي- تأثيرٌ على دورها ومواقفها تجاه القضيّة. الدول الثلاث من بين الأعضاء الدائمين، ولها ثقل متمثّل في حق النقض؛ وعليه فإنّ لسلوكهم التصويتيّ في مجلس الأمن، والتغييرات الطارئة عليه، انعكاساً مباشراً على مصلحة القضيّة.

نظريّة انتقال القوّة

قَدّم أورجانسكي نظريّة انتقال القوّة بوصفها بديلاً للنظرية السائدة في العلاقات الدوليّة التي تقوم على فكرة التوازن بين القوى المختلفة، بل إنّه عدَّ نظرية التوازن نظريةً غير ناجحة في تفسير ظاهرتَيْ الحرب والسلم (Organski, 1968, 272-299). فأمام سعي نظرية التوازن إلى تفسير ظاهرة الحرب بتحليل تفاوت مؤشّرات القوّة بين الدول والأحلاف المختلفة في عالمٍ لاسُلطويّ مع الرجوع إلى حال السلم بانضمام طرفٍ ثالثٍ محايدٍ إلى الجانب الأضعف لإعادة التوازن؛ يتساءل أورجانسكي عن مدى عقلانيّة ذلك التصرُّف من قِبَل الطرف المحايد، فيبيِّن وجود تناقضٍ منطقيٍّ ناتج من عدم اتّباع الطرف المحايد سلوكاً أنانيّاً بحثاً عن مصالحه الخاصّة، بدلاً من السعي

للعودة إلى حالة التوازن (Organski & Kugler, 1980, 16-17). ونظراً لتلك التصرُّفات غير العقلانيّة، كما يراها أورجانسكي؛ برزت أهميّة نظريّة انتقال القوّة التي تختلف عن سابقتها بأنّها تُقدِّم إطاراً مميَّزاً لتحليل الأوضاع الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة على الساحة الدوليّة بالاعتماد على الأسس العقلانيّة والإمبريقيّة (Lemke, 1993). فتفترض النظريّة أنّ الدول ستسعى إلى ضمان مصالحها في حالات السلم والحرب، بغضّ النظر عن وجود أيّ شكلٍ من التوازن على المستوى الدولي، وتفترض كذلك أنّ العلاقة بين مختلف دول العالم علاقةٌ هرميَّةٌ بدلاً من العلاقة اللاسُلطويّة.

فوفقاً للنظرية؛ يمكننا تصوُّر العالم «بشكلٍ هرميٍّ مكوَّنٍ من دولةٍ مُهيمِنةٍ في أعلى الهرم، يليها عددٌ قليلٌ من الدول العظمى، تتلوها دولٌ ذاتُ قوَّةٍ متوسِّطةٍ يزيدُ عددُها على عدد الدول العظمى، وفي قاعدة الهرم تأتي الدول الضعيفة التي تشكّل أكبر فئة» (المسلّم، 2021). وتنقسم هذه الدول المختلفة إلى فئتين؛ الفئة الأولى تشمل الدول التي ترضى عموماً عن الدولة المُهيمِنة وسياساتها، والفئة الثانية تشمل الدول التي ترفض توجُّه الدولة المهيمِنة وسياساتها. وعلى أساس الشكل الهرميّ للنظام الدوليّ، ستتمكّن الدولة المهيمنة من فرض توجُّهاتها على الساحة الدوليّة بطريقةٍ لن تكون الدول الأخرى قادرةً عليها، وذلك بتبنِّي سياسة الثواب والعقاب و«القوة الناعمة» (Nye, 2004). فمع الاعتماد على طبيعة التنظيم الدولي وشكله الذي تؤسّسه وتفرضه الدولة المهيمنة لضمان مصالحها، ومع وجود الموارد الاقتصاديّة والعسكريّة والبشريّة التي تملكها الدولة المهيمِنة بوفرة أكبر من بقيّة الدول التي تتلوها في هرم القوّة؛ ستتمكن الدولة المهيمنة من ضمان تحقيق مصالحها بصورةٍ تصعب على الدول الأخرى (Organski, 1968, 353-365).

ولذلك عندما نافس الاتّحاد السوفيتي الولايات المتّحدة في نشره لأيديولوجيته وفكره الاشتراكي، الذي يطمح إلى ضمان تولّي الطبقة العماليّة زمام القيادة بمختلف مناطق العالم؛ تمكّنت الولايات المتّحدة المتربّعة على قمة الهرم من المضيّ قُدُماً في الترويج لمفاهيمها الرأسمالية، مع التصدي للمشروع الاشتراكي بتبنّي سياسةٍ خارجيّةٍ تعتمد على دعم الفكر والجماعات الرأسمالية. وأُسست هذه السياسة مع مبدأ ترومان بداية الحرب الباردة (سليم، 2002، 566–569)، ثمّ طُوِّر بتأسيس وكالةٍ أمريكيّة مستقلّة باسم الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدولية، تُعرَف بـ (USAID)، وتهدف إلى احتواء التمدُّد السوفيتيّ (Adams, 2008, 10)، ومع بداية التسعينيات انهار الاتّحاد السوفيتيّ -الذي كان قوّةً عظمى غيرَ راضيةٍ- في أثناء محاولته مواجهة الولايات

المتّحدة، وازدهرت الولايات المتّحدة على قمة الهرم لتستمر بنشر مفاهيمها الخاصّة، مع تحقيق واقعٍ يتوافق مع سياستها ومصالحها.

شكل 1

هرم القوى.

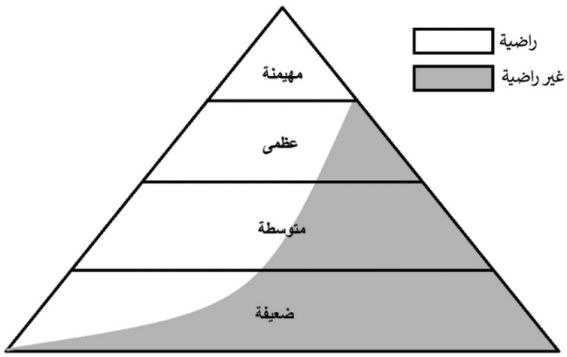

المصدر: Organski, 1968, 369.

ومع ذلك؛ فإنّ وجود الولايات المتّحدة على قمّة الهرم لا يعني استمرار هيمنتها وبقاءها للأبد؛ فقد تنجح دولة عظمى من الجانب الراضي أو غير الراضي من تجاوزها مع مرور الوقت، وذلك حين تفُوق قدراتها وإمكاناتها من نواحٍ مختلفة قدرات الدولة المهيمنة وإمكاناتها.

وعند النظر في التاريخ؛ نرى أنّه عندما كانت بريطانيا تهيمن على الساحة الدوليّة قبل الحرب العالميّة الثانية، أدّت الحرب إلى تهالك قدراتها نسبيّاً؛ ممّا أتاح الفرصة أمام الولايات المتّحدة لتجاوزها، فتصبح دولةً مهيمنةً بعد أن كانت دولةً عظمى من الجانب الراضي. ويكتب أورجانسكي عن مؤشّرات القوّة التي تُمَكِّنُنا من تحديد مدى اقتراب قوّة من أخرى على الهرم، ويذكر مؤشّراتٍ عدّة لعل من أهمّها التطوُّر الاقتصاديّ والقوّة العسكريّة (Organski, 1968, 124-18). وبقراءة المشهد الدوليّ الآن، وبالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فقط مؤشِّراً للقوّة، سيبدو أنّ الصين متّجهةٌ لمنافسة الولايات المتّحدة لنيل مكانة القوة المهيمنة في السنوات القادمة.

ويجدر بالذكر أنَّ أورجانسكي يوضح العلاقة والارتباط بين عدد السكّان والقوة العسكريّة والاقتصاديّة للدولة؛ حيث تنتج عن النمو السكّاني زيادةٌ في قدرة الدولة على التجنيد العسكريّ من جانب، وزيادةٌ في ظهور الأسواق بشتّى أنواعها لسدّ

الاحتياجات والرغبات المتزايدة لأعداد السكّان المتزايدة من جانب آخر؛ ممّا يسهم في النموّ الاقتصاديّ للدولة (Organski, 1968, 147-151). كما يبيِّن أورجانسكي كيف اجتازت الولايات المتّحدة بريطانيا من حيث عدد السكّان والنمو السكّاني منذ استقلال الولايات المتّحدة حتى فترة الستينيات من القرن الماضي، وبناءً على المؤشر نفسه وارتباطه بالقوّة العسكريّة والنموّ الاقتصاديّ؛ تُعدُّ الصين متفوقةً على الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الفترة الحاليّة؛ إذ بلغ التعداد السكّاني للصين قرابة مليار و450 مليون نسمة مقارنةً بما يقارب 330 مليون أمريكيّ فقط (Worlbank.org).

شكل 2

الناتج المحلي الإجمالي للدول عبر الـ60 سنة الماضية

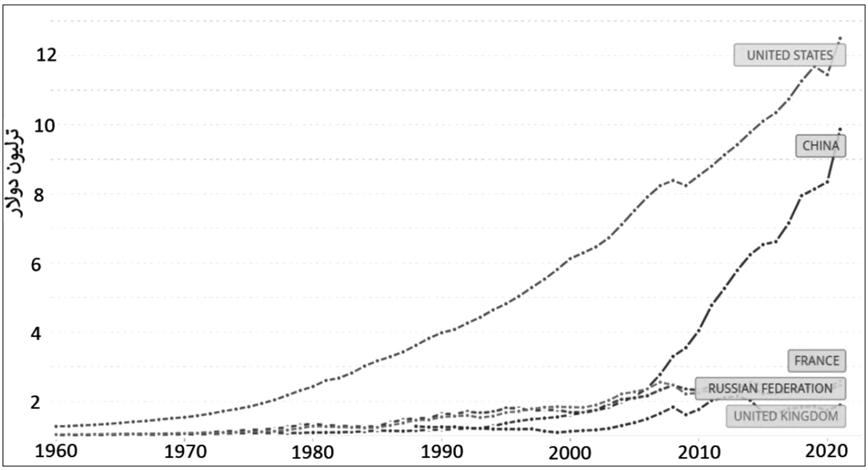

المصدر: https://data.worldbank.org

وبالاعتماد على نظريّة انتقال القوّة نستطيع البحث في سبب استمرار القضيّة الفلسطينيّة، واستمرار الاستيطان والاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة على الرغم من الضمانات القانونيّة الحديثة التي تسعى إلى حلّ هذه القضية، وذلك عن طريق تحليل موقف بريطانيا وسياستها؛ بوصفها القوّة المهيمِنة السابقة، وكذلك الحال مع الولايات المتّحدة؛ لكونها القوّة المهيمنة الحالية، واستقراء موقف الصين التي تمثِّل قوَّةً صاعدةً قد تحتل يوماً مكانة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على قمة الهرم الدوليّ.

السلوك التصويتيّ

يُعدُّ السلوك التصويتيّ للدول في أجهزة المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسساتها من الأدوات المهمّة التي تساعد في معرفة طبيعة السياسة الخارجية للدول الأعضاء في هذه المنظمات وتوجهاتها، وتحليل مواقفها العامّة تجاه عددٍ من القضايا في هذه المنظمات، إضافةً إلى تبيان «المحدّدات الداخليّة والخارجيّة» وأدوارها في السياسة الخارجيّة للدول بعضها تجاه بعض، أو تجاه ملفّاتٍ معيَّنةٍ في فتراتٍ زمنيّةٍ محدّدة، مع تبيان درجة التوافق أو التباين في السياسة الخارجيّة لهذه الدول من خلال الفحص والتحليل الدقيق لأنماط تصويتها في هذه المنظمات (القدرة، 2018، 540).

كما يُعد السلوك التصويتيّ مؤشّراً مهمّاً للاستدلال على خريطة مصالح الدول، فالدول تُعبِّر بتصويتها عن «سياستها وسلوكها الخارجيّ، وذلك في ظلّ بيئةٍ دوليّةٍ تتحكَّم فيها مفاهيم الصراع، والمصلحة، ومدى الاستجابة للضغوطات التي تتعرّض لها من قبل الدول الكبرى التي تستخدم معها وسائل التأثير من خلال المساعدات العسكريّة والاقتصاديّة؛ وذلك رغبةً منها في تغيير سلوكها الخارجيّ أثناء التصويت على مشروع قرارٍ ما» (السرحان وآخرون، 2014، 112)؛ وعليه، ترتبط «اعتبارات السلوك التصويتيّ للدولة... باعتبارات المصالح الوطنيّة للدولة؛ [ومن ثم] يرتبط سلوك الدولة تجاه قضيّةٍ معيّنةٍ بمراعاة وتحقيق تلك المصالح كانعكاسٍ حقيقيٍّ وإستراتيجيٍّ لتوجهاتها المتنوّعة، ومنها التصويت في المنظّمات الدوليّة» (الدريملي، 2019، 90).

ويمكن تعريف السلوك التصويتي بأنَّه «الوسيلة التي يلجأ إليها أعضاء أيّ منظّمةٍ دوليّةٍ؛ وذلك للتعبير عن إرادتهم، ومدركاتهم تجاه أيّ قضيّةٍ تُعرَض على المنظّمَة من أجل اتخاذ قراراتٍ بشأنها؛ بالتالي تصبح لهذه القرارات آثارٌ قانونيّة؛ كونها جاءت تعبيراً لإرادة تلك الدول، وذلك بغية الوصول إلى تحقيق أغراض ومصالح الدول عن طريق تبنّي تلك القرارات التي تمّ التصويت عليها من الأعضاء في المنظّمة، وتعتبر عملية التصويت على أيّ قرارٍ تتخذه المنظّمة؛ الطريقةَ النموذجيَّة التي تعمل من خلالها الدول داخل المنظّمة؛ لتحقيق الديمقراطيّة في الأعمال التي تقوم بها المنظّمة» (السرحان وآخرون، 2014، 112).

ومن تعريفات السلوك التصويتي أيضاً أنَّه «الوسيلة التي تُعلن بها المنظّمات عن إرادتها ورغبات الدول الأعضاء في الأمور المعروضة عليها، فكما أن الإدلاء بالأصوات في الانتخابات والمجالس النيابية وسيلةٌ لتعرُّف إرادة الشعب، والتعبير عن إرادته،

فـإنَّ التصويـت فـي المنظَّمـات الدوليّـة هـو الأسـلوب الـذي يجـري بـه تعـرُّف إرادتهـا، ويتحـدّد ذلـك بعـد قيـام الـدول الأعضـاء فيها بـالإدلاء بأصواتها» (أبوعمشـة، 2015، 84).

ويُعـرف السـلوك التصويتـي كذلـك بأنّـه «طبيعـة المواقـف المرتبطـة بكلّ دولـة فيمـا يتعلّـق بالقضايـا المتنوّعـة المطروحـة داخـل المؤسّسـات الدوليّـة خـلال فتـرات زمنيّـة متعاقبـة، هـذه المواقـف قـد تأخـذ شـكلاً إيجابيًّـا أو سـلبيّاً معبِّـراً عـن نمـط التصويـت المرتبـط بهـا» (الدريملـي، 2019، 91). ويمكـن تعريفـه كذلـك بأنـه «طـرح رأي بالموافقـة أو بالرفـض أو الامتنـاع [أم] التغيُّـب، تقـوم بـه دولـةٌ فـي مؤسّسـة أو منظّمـة فيمـا يختـصُّ بقضيَّـة معيّنـة يتطلّـبُ إبـداء موقـف مـن قبـل الـدول الأعضـاء داخـل المنظّمـة، وهـو حقٌّ لهـا يكفلـه نظـام المنظّمـة أو ميثاقهـا» (السـرحان وآخـرون، 2014، 108). وقد يعنـي كذلك أنّـه «أداةٌ لقيـاس التأييـد العـامّ الـذي تقدِّمـه دولـةٌ أو مجموعـة دولٍ إلـى جهـةٍ محـدَّدة وتحجبـه عـن الأخـرى» (السـرحان وآخـرون، 2014، 108).

وهنـاك عـدة عوامـل تؤثِّـر علـى السـلوك التصويتـيّ للـدول، مـن أهمِّهـا طبيعـة النظـام الدولـيّ وشـكله، والتحـوُّلات التـي تطـرأ عليـه، خاصـة فيمـا يتعلق بعـدد اللاعبيـن فيـه، ومركزيّتهـم، وطبيعـة إمكاناتهـم المختلفـة، وملاءمتهـا لطبيعـة أدوارهـم فـي الأبعـاد السياسـيّة، والأمنيّـة، والعسـكريّة، والاقتصاديّة للنظـام (السـرحان وآخـرون، 2014، 113-114؛ الدريملـي، 2019، 108-110). وعلـى الرغـم مـن اسـتمرار هيمنـة الولايـات المتّحـدة الأمريكيّـة علـى الجانـب السياسـيّ والأمنـيّ والعسـكريّ للنظـام الدولـي؛ فـإنّ الجانـب الاقتصـاديّ ليـس حكـراً عليهـا، بـل توجـد دولٌ وتكتُّـلاتٌ اقتصاديّـةٌ لهـا وزنهـا وأهميتهـا الاقتصاديّـة، وعليـه؛ فهنـاك أقطـابٌ دوليّـةٌ أخـرى تنافـس الولايـات المتّحـدة الأمريكيّـة، منهـا بريطانيـا والـدور الـذي قـد تؤدّيـه فـي النظـام الدولـي بعـد خروجهـا مـن الاتّحـاد الأوروبـيّ، والصيـن التـي تُعـدُّ مـن أهـم القـوى الدوليـة الصاعـدة وأبرزهـا فـي الفضـاء الاقتصـاديّ، الـذي سـيُمهِّد لهـا الطريـق لمنافسـة واشـنطن فـي بقيّـة الأبعـاد.

وثمَّـة العامـل الاقتصـاديّ، وهـو عملـة ذات وجهيـن، وجـه المسـاعدات الاقتصاديَّـة، ووجـه العقوبـات الاقتصاديّـة؛ فبالنسـبة للمسـاعدات الاقتصاديّـة؛ تسـعى الـدول ذات الإمكانـات الاقتصاديّـة الكبيـرة إلـى توظيـف هـذا العامـل بمـا يخـدم مصالحهـا، مـن خلال اسـتخدام المنـح أو إعطـاء القـروض؛ بمـا يجعلها أداة ضغـطٍ على الدول الأخرى -تحديداً تلـك الـدول ذات الإمكانـات الاقتصاديّـة الضعيفـة- فيمـا يتعلّـق بسـلوكها التصويتـيّ تجـاه قضايـا أو نزاعـاتٍ معيّنـةٍ محـلَّ التصويـت فـي المنظّمـة؛ لتدفعهـا إلـى تغييـر هـذا السـلوك

ليتوافق مع سلوكها ويتواءم مع سياستها الخارجيّة، فالمَنْحُ أو الوَقْفُ للمساعدات الاقتصاديَّة مربوطٌ بمدى استعداد الدول التي تسعى إلى هذه المساعدات لتغيير سلوكها التصويتي وقبولها به (السرحان وآخرون، 2014، 114–115؛ الدريملي، 2019، 103–105).

أما بالنسبة إلى العقوبات الاقتصادية؛ فقد تسعى بعض الدول سعياً أحاديّاً أو جماعيّاً لفرض جملةٍ من العقوبات الاقتصاديَّة كـ«الحدِّ من تدفُّق الأموالِ والسلعِ إلى البلد المستهدَف، ومنع الاستثمار فيه، وتجميد أموال[ـه] في البنوك والمصارفَ الدوليَّة، وقطع كافة العلاقات التجارية والمالية، وعدم منح[ـه] أيّ مساندةٍ ماليّة» (الدريلمي،2019: 104). والهدفُ من تلك العقوبات إجبارُ الدولة المستهدفَة على تغيير سلوكها أو موقفها أو نمط تصويتها تجاه قضيّةٍ معيّنةٍ ليتلاءم وينسجم مع سلوك الدولة الفارضة ونمط تصويتها الذي تسعى إلى تحقيق مصالحها وأهدافها به (السرحان وآخرون، 2014، 115–116؛ الدريملي، 2019، 104–105).

أما العامل العسكري؛ فقد تلجأ بعض الدول ذات المؤهّلات والقدرات العسكريّة المتطوّرة إلى استخدامه وسيلةً للتأثير على سلوك الدول وسياساتها، وعلى وجه الخصوص الدول الضعيفة عسكريّاً، وذلك بطريقتَين؛ الأولى باستخدام القوة العسكرية أو التلويح باستخدامها، والثانية عن طريق تقديم مِنَح وامتيازات ودعم عسكريٍّ متمثلٍ في عقد اتفاقيّات أمنيّة ودفاعيّة، وكلتا الطريقتين تهدف إلى دفع الدول المستهدَفةً إلى تغيير سلوكها ونمط تصويتها لينسجم مع سلوك الدولة الفارضة (السرحان وآخرون، 2014،: 116؛ الدريملي، 2019، 100–101).

وللسلوك التصويتي أربعة أنماط؛ أوّلها: التأييد، وبه تدعم الدولة القرار مع التزامها بما يترتّب عليه من آثار قانونيّة، وثانيها: الرفض، وبه ترفض الدولة القرار بسبب اعتراضها عليه اعتراضاً كليّاً، أو جزئيّاً برفضها لأحد البنود أو أكثر، وثالثها: الامتناع، ويراه بعضهم انعكاساً للحياد أو الوقوف في منطقة الوسط، فتمتنع الدولة عن التصويت لدرء أيّ إضرار بمصالحها، والنمط الرابع: الغياب، وفيه تغيب الدولة عن التصويت في عدد من القرارات، مع إمكانية أن يمثِّل الغياب نمطاً للتعبير عن موقف معيَّن تجاه قضايا أو قرارات معيّنة خاصّةً في حال تكرار غياب الدولة (بن معيقل، 2021، 9).

مجلس الأمن

يتألّف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً، عشرة أعضاء غيرُ دائمين، وخمسة أعضاء دائمون هم: الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وروسيا، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، ولكلّ عضو صوتٌ واحدٌ، وتنقسم المسائل التي يُصَوَّتُ عليها إلى مسائل إجرائيّة هي التي تتطلَّب لصدور قرارات بخصوصها أغلبيّة تسعة أصوات من الأعضاء من دون اعتبارٍ لكونهم أعضاءً دائمين أو غير دائمين، ومسائل موضوعيّة تتطلب لصدور قرارات بخصوصها موافقة تسعةٍ من أعضاء مجلس الأمن، لكن من دون اعتراض -استخدام حق الفيتو- من أيٍّ من الدول دائمة العضويّة، ولا بدّ من أن يكون الرفض صريحاً، فلا يُعدُّ الامتناع عن التصويت أو التغيُّب عن جلسة التصويت رفضاً للقرار(النامي والعجمي، 2015، 90-95: أبوعمشة، 2015، 84-85).

وتنبع أهميّة دراسة السلوك التصويتيّ للدول في مجلس الأمن من كون الأخير هو الجهاز التنفيذيّ في منظمة الأمم المتّحدة، وهو الجهاز الأكثر قدرةً من بين أجهزة الأمم المتّحدة الأخرى على حفظ الأمن والسلم الدوليَّين؛ نظراً لطبيعة وظيفته، والصلاحيات الممنوحة لأعضائه، وعلى وجه التحديد صلاحيات الأعضاء الخمسة الدائمين، وعليه؛ يمثّل مجلس الأمن «مصدر[اً] مفترض[اً] لسلطة إقرار السلام والأمن الدوليَّين» (القدرة، 2018، 540)، كما أنَّ له القدرة على اتّخاذ قراراتٍ ذات طابعٍ إلزاميٍّ؛ فإذا «كانت أجهزة الأمم المتّحدة الأخرى تقدِّم التوصيات إلى الدول الأعضاء، فإن مجلس الأمن ينفرد بسلطة اتّخاذ قراراتٍ تُلزِمُ الدول الأعضاء بتنفيذها بموجب الميثاق» (أبوعمشة، 2015، 84). لذا يكتسب السلوك التصويتي في مجلس الأمن ثقلاً دوليّاً، و«أهميَّةً قانونيَّةً»، خاصةً فيما يتعلّق «[ب]تبنِّي القرارات من عدمها»، وإلزاميّة هذه القرارات، كما يُعدُّ وسيلةً حيويَّةً لـ«فهم أشكال التكتُّلات والتجاذبات في بيئة العمل الدوليّ، ناهيك عن فهم إرادة الدول المتنوّعة، وتحليل مصالحها من خلال أنماطِ التصويت المختلفة التي تتبنّاها» (الدريملي، 2019، 2019، 92).

تحاول الدراسة أنْ تنظر في السلوك التصويتيّ لكلٍّ من بريطانيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، والصين تجاه القضيّة الفلسطينيّة من عدسة نظريّة انتقال القوّة، ومن نافذة تحليل أثر العامل الدوليّ، والعامل الاقتصاديّ، والعامل العسكريّ، على سلوك الدول السابق ذكرها، إضافة إلى فحص مدى تواؤم هذا السلوك التصويتيّ مع مصالح تلك الدول، ومع مصلحة القضيّة الفلسطينيّة.

ونجد نقاط التقاءٍ بين نظريّة انتقال القوّة، والسلوك التصويتيّ للدول، فكلتا النظريتين تنظر في النظام الدوليّ وتأثير التغيّرات والتحوّلات الطارئة عليه، وتركّزان على دور العامل الاقتصاديّ والعسكريّ في زيادة قدرات الدول، وما يتبع ذلك من أثر على مكانتها في النظام الدوليّ، وكيفيّة استخدام هذه القدرات في تحقيق مصالح الدول المختلفة، ومنها ما يتعلق بالتصويت في قضايا وملفّاتٍ دوليّةٍ كالملف الفلسطينيّ.

بريطانيا وفلسطين بين عبء الدعم التاريخي ومأزق المصلحة الذاتيّة

طالما أبدت بريطانيا تعاطفها مع القضية الفلسطينية؛ فهي محمّلة بعبء وعد بلفور الذي ألقى بكامل ثقله عليها، دافعاً «بضميرها» باتّجاه التفكير الدائم في قضيّة فلسطين؛ فقد أثارت بريطانيا ملفّ القضيّة ووضعته على طاولة الأمم المتّحدة حين لفتت الانتباه إلى حلّ الدولتَين مع الاتّحاد الاقتصاديّ بينهما في عام 1947 (Wotlz, 1956)، وكان ذلك من خلال لجنة خاصّة أُنْشِئَتْ للتعامل مع ملفّ القضيّة، تتكون من إحدى عشرة دولة اتّسمت بالتعاطف النسبيّ مع الشعب الفلسطينيّ (UNGA First Special Session official records, May 1, 1947).

ومع تفاقم الوضع، وتزايد حدّة الصراع والعنف في فلسطين، اتّضح للطرف الإنجليزيّ مدى صعوبة مهمّته وتعقيدها، وهذه القضيّة لا تنفصل عن خريطة مصالحه الذاتيّة ضمن خريطة التحالفات في مجلس الأمن، ومع التاريخ الطويل المعقد بين بريطانيا والشعب الفلسطينيّ، كان من المهمّ – بل الحتميّ– دراسة كيفيّة تغيّر طبيعة الدعم الإنجليزي للقضية تاريخياً، وكيفيّة تواؤم هذا الدعم مع مصالح الدولة المتغيّرة في فتراتٍ زمنيّةٍ مختلفة.

وفي عام 2019 قدَّم وزير الدولة للتجارة الدوليَّة وثيقة اتفاقيَّة إلى البرلمان تُحدِّد العلاقة التجاريّة المستمرّة بين بريطانيا وحركة فتح، وتبيِّن هذه الاتفاقية نوايا بريطانيا في الاستمرار بعلاقتها مع فتح، بغضّ النظر عن موقعها –خروجها– من الاتّحاد الأوروبيّ، وتأتي هذه الاتفاقيّة لتطمئن السلطة الفلسطينيّة بأنّ بريطانيا لا تزال في صفّها وتدعم قضيّتها، وجديرٌ بالذكر أنّ جوهر هذه الاتفاقيّة اقتصاديٌّ بحت؛ فبها تضمن بريطانيا بقاء المصالح التجاريّة مستمرّةً وغير متأثّرةٍ من خروجها من الاتّحاد الأوروبيّ، ومن المهم الإشارة كذلك إلى الموقف النهائيّ لبريطانيا في مواصلة الوقوف مع فتح وعدم التخلّي عن دعم القضيّة بغضّ النظر عن تاريخ اتفاقيّاتها السابقة مع

الاتّحـاد الأوروبـيّ (Secretary of State for International Trade, 2019, 6)، وقـد لوحـظ أنَّ بنـود هـذه الاتفاقيـة حرصت علـى تجنُّب أيّ مسـؤوليّات انتقاليّـة قـد تمتـدّ مـن الاتّحـاد الأوروبيّ إلـى بريطانيـا تجـاه فتـح، مـع إعـادة تضميـن بنـود اتفاقيـة التجـارة مـع الاتّحـاد الأوروبـيّ وتكرارهـا[1]، وذلـك حتّـى لا تتأثَّـر العلاقـات التجاريّـة بيـن بريطانيـا وفتـح حيـن يأخذ خـروج بريطانيـا مـن الاتّحـاد الأوروبـيّ مجـراه، وهنـا مـن الممكـن ملاحظـة أنـه فـي لحظـة إبـرام الاتفاقيّـة بيـن الجانبيـن البريطانـيّ والفلسـطينيّ لـم يكن لـدى المجتمـع الدولـيّ أيّ شـكوك تُذكـر حـول مـدى التـزام بريطانيـا بدعـم القضيّـة الفلسـطينيّة.

ومـع انتخـاب جيريمـي كوربيـن زعيمـاً لحـزب العمـال البريطانـيّ فـي عـام 2015 وشغله هذا المنصب حتى 2020؛ كان للقضيّة أهمّيّتها كذلك داخل البرلمان الإنجليزي، فكوربيـن الـذي عُـرف عنـه دفاعـه المسـتمرّ ودعمـه لحقـوق الفلسـطينيّين، حـرص مـن بعـد وصولـه إلـى زعامـة الحـزب علـى توافـق هـذا الدعـم واتّسـاقه مـع مواقـف الحـزب فـي البرلمـان الإنجليـزيّ تجـاه القضيّـة نفسـها[2]، جديـرٌ بالذكـر أنّـه فـي عـام 2009 دعـا كوربيـن أعضـاءً مـن حمـاس إلـى البرلمـان الإنجليـزيّ؛ بهـدف بـدء محادثـات تهـدف لإصـلاح الأوضـاع (McGee, 2019).

وبتتبُّـع السـلوك التصويتـيّ لبريطانيـا؛ نجدهـا قـد صوَّتـت لفتـرة طويلـة لصالـح القضيّـة الفلسـطينيّة مـن خـلال تصويتهـا علـى قـرارات مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتّحـدة، كمـا سـيتضح لاحقـاً. ومـع ذلـك؛ أظهـرت اتفاقيّـات إبراهـام، فضـلاً عـن التكلفـة الماليّـة الباهظـة التـي كان علـى بريطانيـا أن تتحمّلهـا بسـبب خروجهـا مـن الاتّحـاد الأوروبـيّ- إشـارات تحـوُّل نحـو مصالحهـا الذاتيّـة قبـل كلّ شـيء؛ فمثـلاً، فـي 2020 كسـرت بريطانيـا بروتوكـول السياسـة الخارجيّـة الأوروبيّـة الموحّـدة تجـاه القضيّـة،

(1) اتفاقيـة وقِّعت فـي 24 فبراير 1997 فـي بروكسل بيـن اللجنـة الاقتصاديّـة الأوروبيّـة ومنظّمة التحرير الفلسـطينيّة، لمزيـد مـن المعلومـات، انظر:

https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2019/june/tradoc_157923.pdf

(2) فـي 2016 أُنْشِـئَ مشـروع وعد بلفور علـى يـد مجموعـة مـن الأكاديمييـن والمتخصصيـن للبحـث فـي دور بريطانيـا فـي فلسـطين، وتحديـداً فيمـا يتعلّـق بوعـد بلفـور، وهنـاك عـدد مـن أعضـاء البرلمـان الإنجليـزي قدّمـوا الرعايـة لأنشـطة هـذا المشـروع، انظـر:

https://balfourproject.org/news-report-on-the-balfour-event-in-parliament-19-may-2016/

وانظـر أيضـاً فـي التقريـر الكامـل لـدور البرلمـان البريطانـي فـي فلسـطين مـن 2010 إلـى 2015، الـذي أعدّته منظمـة المسـاعدات الطبيّـة للفلسـطينيّين (MAP)، ومجلـس التفاهـم العربـيّ البريطانـيّ (CAABU)

https://www.map.org.uk/downloads/map---caabu-parliamentary-report.pdf

وصوَّتت ضدَّ قرار الانسحاب الإسرائيلي من الجولان؛ ما يُعدُّ مؤشّراً لالتقائها مع موقف الجانب الأمريكيّ، بالإضافة إلى تقديمها الدعم لخطّة ترامب و «حلّ الدولتين» الذي اقترحته تلك الخطة، والذي يتناقض مع عديدٍ من بنود الأمم المتّحدة فيما يتعلّق بحلّ القضيّة، ومن جانب آخر عملت بريطانيا على توثيق اتفاقيّات التجارة الإستراتيجيّة مع إسرائيل (Department for International Trade, 2022).

يأتي هذا التحوُّل في الوقت الذي تواجه فيه بريطانيا العواقب الاقتصاديّة لخروجها من الاتّحاد الأوروبيّ، وازدياد حالة عدم اليقين من وضعها وقدراتها الماليّة (Posen, 2022)، مع تفاقم حدّة قلقها من تداعيات ذلك على استقرارها الداخليّ، وما يترتب عليه من ضغطٍ على القيادة السياسيّة للحفاظ على «مجد» البلاد، وعليه؛ تحتاج بريطانيا إلى توسيع دائرة تحالفاتها الإستراتيجيّة من أجل مزيدٍ من المكاسب، وتحديداً المكاسب التجاريّة والاقتصاديّة، وفيما يتعلَّق برقعة نفوذها خارج القارة الأوروبيّة.

وجديرٌ بالذكر أنّه بعد خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ ظهر صوتٌ يردّد أنّ خروج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبيّ لا يعني خروجها من أوروبا (Adler-Nissen et al., 2017, 5-8)، وذلك صحيح؛ غير أنّه لا يمكن إنكار خروجها من الاتّحاد الذي يضمُّ نحو447 مليون نسمة أوروبيّة من إجمالي 746.4 مليوناً (worldbank.org)، وهذا ما يقارب 60% من التعداد السكّانيّ للقارة الأوروبية؛ ومن ثمّ لا مفرّ من الإقرار بأنّ ما يُتداوَل في الأروقة والجلسات في مؤسسات الاتّحاد الأوروبي وأجهزته؛ يعكس أحوال أوروبا على الصعد كافة، بل من الممكن عدّ الاتّحاد الأوروبيّ مرآةً عاكسةً للهموم والتحدّيات التي تواجهها أوروبا حكوماتٍ، وقياداتٍ، وشعوباً؛ لذا فإن مغادرة الاتّحاد قد تعني مغادرة القارة الأوروبيّة من نواحٍ كثيرةٍ؛ كالناحية الاقتصاديّة وناحية السياسة الخارجيّة الموحّدة.

لذا فرض هذا الخروج على بريطانيا ضرورةً ملحَّةً للتطلّع الإستراتيجيّ نحو عددٍ من الشركاء من بينهم إسرائيل، وهي خطوةٌ لها ثقلها وتداعياتها بالنسبة إلى بريطانيا؛ فقد وجدت الأخيرة نفسها فيما يتعلّق بمواقفها تجاه القضيّة الفلسطينيّة في زاوية –بل مرحلة– مفصليّة، بين التطلّع إلى تحقيق مصالحها الذاتيّة، وخدمتها، وترجمة هذه المصالح في سلوكها التصويتيّ فيما يتعلّق بقرارات مجلس الأمن تجاه القضيّة الفلسطينيّة، وبين عبء الحفاظ على تعاطفها ووقوفها التاريخيّ مع القضيّة.

وهنا من الضروريّ الوقوف عند مسألة اختيار الحلفاء، وهي مسألة غاية في الحساسيّة والأهميّة لارتباطها المباشر بمصالح الدولة، وبكيفية تحقيقها بالتعاون

والعمل مع هؤلاء الحلفاء، ويعتمد اختيار الحلفاء على عدة عوامل، منها: شكل العلاقات التاريخية فيما بينهم وطبيعتها، والملفات والقضايا، سواء تلك المتّفق عليها أم المختلف حولها، ومعادلة العائد والتكلفة لهذه العلاقة والتحالف، فمثلاً؛ أتت لحظة اختيار بريطانيا لتوثيق التعاون الاقتصاديّ والتجاريّ مع إسرائيل في وقت مناسب إلى حدٍّ ما؛ فالمشهد العالميّ والإقليميّ العامّ يدفع بهذا الاتّجاه، بل نجد أنّ بعض الدول العربيّة، ومنها دولٌ خليجيّةٌ عُرف عنها من 1948 رفضها القاطع لأي محاولة للتطبيع، نجد أنّها اعترفت دبلوماسيّاً بإسرائيل، ورسمَت اتفاقيّاتُ إبراهام لعام 2020 واقعاً جديداً يمكن لبريطانيا أن تنسجم معه بسهولة، وبصورةٍ مبرَّرة بالارتكاز على المشهد السابق الذي أُشيرَ إليها، والدفع في اتّجاه تحقيق مصالحها الذاتيّة.

إلى جانب الصين؛ دعمت بريطانيا حلَّ الدولتَين، وصوَّتت تاريخياً لصالح هذا الحل، لكن يرى كثيرون أنّ موقفها قد أُضعف بسبب انزوائه تحت مظلّة الصوت الأوروبيّ؛ إذ لم ينفصل عن موقف الاتّحاد الأوروبيّ من بعد توقيع معاهدة ماستريخت لعام 1993 [3]، ومن حينها حرص الاتّحاد الأوروبي على دعم طرفَي الأزمة في الوقت نفسه، ولم يتخذ مواقفَ قويّةً لوضع نقطةٍ حاسمةٍ واضحةٍ فيما يتعلَّق بالقضيّة (مبيضين، 2007).

في حين نجد أنّ موقف واشنطن بمكانتها المهيمنة على النظام الدوليّ لم يتزحزح قيد أنملة في دعمه الثابت المستمر الصريح للجانب الإسرائيليّ، بينما مثّلت لندن وجهة نظر أوروبيّة لم تكن حاسمةً في اتّخاذ مواقف قويَّة، ولم يخرج تصويتها من عباءة تصويت الكتلة الأوروبيّة ومواقفها من القضية، وهو الموقف الذي كان يُنظر إليه على أنّه موقفٌ متفرّجٌ هادئٌ في مواجهة قوّة دعم الولايات المتّحدة.

أمّا بعد أن غادرت بريطانيا الاتّحاد الأوروبيّ، ولأنّها غير ملزمةٍ باتّباع سياسةٍ خارجيّةٍ موحّدةٍ متوائمةٍ مع الاتّحاد الأوروبي؛ فقد رأيناها تؤيِّد اتفاقيات التطبيع وتدعمها، و الجدير بالذكر، أن رئيس الكيان الإسرائيلي يائير لابيد أعلن خلال لقائه رئيسة الوزراء السابقة ليزا تراس أن بريطانيا «تدرس نقل سفارتها إلى القدس»؛ مما يُعد خطوة أخرى في طريق الالتقاء مع الجانب الأمريكي الذي سبق أن اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته إليها (McKernan, 2022). لذا فدراسة السلوك التصويتي في مجلس الأمن وتحليله ومقارنته ستكون مثيرةً للاهتمام؛ لنرى إلى أيّ حدٍّ

(3) تُعدُّ هذه المعاهدة حجر الزاوية لنشأة الاتّحاد الأوروبيّ، وُقّعت في ماستريخت في هولندا في 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1993.

ستسعى بريطانيا إلى اقتناص مصالحها الذاتيّة على حساب عبء دعمها التاريخيّ للقضيّة؛ أي إنها صارت أمام سؤال عن كيفية الموازنة بين كفّة مصالحها الذاتيّة في ظل ظروفها الجديدة، وكفّة وقوفها مع القضيّة الفلسطينيّة، وإلى أي حدٍّ قد تتغلب كفّةٌ على الأخرى.

الولايات المتّحدة وفلسطين واستمرار الدعم الراسخ للكيان الصهيونيّ

تعتمد الولايات المتّحدة الأمريكيّة على مكانتها بقمَّة هرم القوّة لتُحَصِّنَ المشروع الصهيونيّ على الساحة الدوليّة مِن الذين يطمحون إلى التصدّي له؛ فقد استخدمت الولايات المتّحدة مكانتها على قمة الهرم –حتّى قبل إعلان قيام إسرائيل– للحدّ من الإجراءات التي قد تعوق المشروع الصهيونيّ الذي يخالف المفاهيم القانونيّة والأخلاقيّة الحديثة. فمثلاً؛ عندما سعت الولايات المتّحدة لتمرير مشروع قرار تقسيم فلسطين بسنة 1947؛ كانت أغلب الدول غير الأوروبيّة ترفض القرار، لما احتواه من تقسيمٍ جائرٍ ينسف حقَّ السكّان الأصليّين (العرب) بتقرير مصيرهم. فقد بيَّنت اللجنة المخصَّصة للقضيّة الفلسطينيّة بعام 1947 في تقرير اللجنة الفرعية الثانية (A/AC.14/32 – الفقرات 64 الى 69) أنَّ التقسيم يسعى إلى ضمان أغلب الأراضي الفلسطينيّة للأقليّة من المستوطنين الأوروبيّين ذوي الخلفيّة اليهوديّة، بينما سيحصل السكان الأصليّون الذين يشكّلون الأغلبيّة على نسبةٍ ضئيلةٍ من تلك الأراضي؛ ولذلك هدَّدت الولايات المتّحدة بعض الدول غير الأوروبيّة بسحب الدعم الأمريكيّ لها إذا لم تُصَوِّت لصالح قرار التقسيم، ونتج عن هذا التهديد اعتماد الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة التقسيم الجائر في سنة 1947 (Quigley, 2011, 221).

ويَصِف Wang (1999) العلاقة بين كميّة المساعدات الأمريكيّة والسلوك التصويتيّ للدولة التي تتلقى تلك المساعدات بالأمم المتّحدة؛ فيبيّن المنهج الكمِّيّ اعتماد الدول على التصويت الذي ترغب فيه الولايات المتّحدة كلّما ازدادت كميّة المساعدات الواردة منها. ويختم المقال بالإشارة إلى أن الدول التي تتلقى المساعدات الأمريكيّة ستخشى إيقاف تلك المساعدات بالعقوبات الاقتصاديّة، وهذا ما يشرح لنا رضوخ تلك الدول لرغبات الولايات المتّحدة بالمنظّمات الدوليّة في بعض الأحيان.

وعلى سبيل المثال؛ بعد اعتماد قرار تقسيم فلسطين تقدمت الجمهورية السورية في سنة 1947 بكتابٍ للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة تطلب فيه فتوى من محكمة العدل

الدوليّـة بشـأن مـدى انسـجام المشـروع الصهيونـيّ مـع القانـون الدولـيّ العـام[4]، ولكـن الولايـات المتّحـدة نجحـت فـي إفشـال طلـب الجمهوريـة السـورية للحصـول علـى الفتـوى مـن خـلال التصويـت مـع الـدول الخاضعـة لنفوذهـا بالجمعيـة العامـة. وقـد كانـت -ومـا زالـت- الولايـات المتّحـدة علـى درايـةٍ بـأن سياسـتها بدعـم المشـروع الصهيونـيّ لـن تتلاءم مـع الحقـوق الإنسـانيّة الحديثـة؛ لـذا فهـي تسـعى إلـى الحـدّ مـن الآراء القضائيّـة التـي تثبـت ذلـك. ويُعـدُّ النفـوذ الأمريكـيّ علـى السـلوك التصويتـيّ للـدول الأخـرى بالمنظّمـات الدوليـة مـن أهـم ظواهـر تربُّـع الولايـات المتّحـدة علـى قمّـة هـرم القـوّة.

وتتجاهـل واشـنطن حقَّ الفلسـطينيّين فـي تقريـر مصيرهـم، لتُؤمِّـن اسـتمرار إحـلال اليهـود محـلَّ الشـعب الفلسـطينيّ فـي الأراضـي المحتلّـة، وهـذا مـا يخالـف المـادّة 49(6) مـن اتفاقيّـة جنيـف الرابعـة، كمـا ذكـرت محكمـة العـدل الدوليّـة بفتواهـا لسـنة 2004 (فقـرة رقـم 120) بشـأن الجـدار الفاصـل فـي الأراضـي الفلسـطينيّة؛ فتلـك المـادة تنـصّ علـى أنّـه «لا يجـوز لدولـة الاحتـلال أن تُرحِّـل أو تنقـل جـزءاً مـن سـكانها المدنيّيـن إلـى الأراضـي التـي تحتلهـا». وقـد يُعـدُّ وجـود الضمانـات القانونيّـة التـي لا تُفَعّـل إلّا مـن خـلال رغبـة القـوى السياسـيّة علـى السـاحة الدوليّـة أفضـلَ مؤشّـرٍ علـى هشاشـة القانـون الدولـيّ العـامّ، ويكـون ذلـك بسـهولة وبمجـرد رغبـة الدولـة الأقـوى بعـدم الالتـزام بالقانـون مـع تشـكيل الحقائـق التـي تتناسـب مـع مصالحهـا، وذلـك حتـى تُشَـرّعَنَ تلـك الحقائـق مـن خـلال تقنينهـا بصـورة أو بأخـرى فـي وقـت لاحـق.

وعلـى الرغـم مـن النفـوذ الأمريكـيّ علـى السـلوك التصويتـيّ للـدول الأخـرى، فـإنّ دول العالـم -الراضيـة منهـا وغيـر الراضيـة- أصبحـت علـى يقيـن بعـدم إنصـاف السياسـة الأمريكيّـة تجـاه الشـعب الفلسـطينيّ؛ وعليـه تكـون تلـك الـدول أقـلَّ اسـتعداداً للتّماشـي مـع المواقـف الصهيونيّـة. فعندمـا قـدَّم مجلـس الأمـن مشـروع القـرار رقـم S/11940 لسـنة 1976 الـذي يؤكّـد الحقـوق الأساسـيّة للشـعب الفلسـطينيّ؛ مثـل حقّـه فـي تقريـر المصيـر، مـع حـقّ اللاجئيـن الفلسـطينيّين بالعـودة لأراضيهـم، وضـرورة انسـحاب إسـرائيل مـن الأراضـي المحتلّـة؛ أسـقطت الولايـات المتّحـدة هـذا المشـروع بـالإدلاء بالصـوت السـلبيّ الوحيـد. وعندمـا حـاول أعضـاء المجلـس نفسـه المسـاومة مـع الولايـات المتّحـدة عنـد محاولتهـم تمريـر مشـروع قـرار يؤكّـد حـق الشـعب الفلسـطينيّ فـي تقريـر مصيـره مـع حـق

(4) رمز المرجع A/AC.14/25 – ومتوفر من خلال الرابط الآتي:
https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/AC.14/25&Lang=E

العودة للّاجئين، ومن غير الإشارة إلى ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلّة (انظر لمشروع القرار S/12119 لسنة 1976)؛ استمرَّت الولايات المتّحدة بتحصين المشروع الصهيونيّ بالإدلاء بالصوت السلبيّ الوحيد مجدداً.

ويستمر هذا النهج حتى الفترة الحاليّة؛ فعندما تقدّمت الكويت بمشروع قرار لمجلس الأمن سنة 2018 (S/2018/516) ينطوي على التوصية بالاعتماد على المحافظين على السلام بالأراضي الفلسطينيّة المحتلّة؛ حاولت ممثّلة الولايات المتّحدة آنذاك (نكي هيلي) جمعَ الأصوات ضدَّ المقترح الكويتيّ من غير جدوى، فتَقبَّلت 10 دول المشروع الكويتيّ، وامتنعت 4 دول، وانفردت الولايات المتّحدة بالتصويت ضدَّ القرار. ولجأت إلى حقِّ النقض حتى تضمن استمرار عمليّة الاستيطان في الأراضي الفلسطينيّة من غير أيّ قيدٍ. ويبقى السؤال: هل أثَّرت اتفاقيّات التطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربيّة في السنوات الماضية على نمط السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة في مجلس الأمن؟

لم يناقش مجلس الأمن أيّ مشروع قرارٍ متعلّقٍ بفلسطين منذ عام 2018 حتى الفترة التي كُتِبَ فيها البحث، وهذا يعني أن الإشارة إلى السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة في مجلس الأمن فيما بعد تطبيع الإمارات والبحرين والمغرب مع الكيان الصهيوني غير ممكن حالياً، ولكن يمكننا مراجعة السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة في الجمعيّة العامّة في الآونة الأخيرة بعد تطبيع تلك الدول مع إسرائيل. وسيوضح ذلك إذا ما كان التطبيع الدبلوماسيّ للدول العربية مع إسرائيل مؤثِّراً على السلوك التصويتيّ للقوة المهيمنة على الساحة الدوليّة. فإذا بَحَثْنا في السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة بعد التطبيع بين إسرائيل ومصر سنة 1979 والأردن سنة 1994، فسنكتشف أنّ ذلك التطبيع لم يؤثّر تأثيراً أساسيّاً على الدعم الأمريكيّ للمشروع الصهيونيّ بالأمم المتّحدة، ويبيّن Roberts (2021) أنّ موقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة في دعم المشروع الصهيوني لا لبس فيه منذ حقبة الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا.

ويقدّم تقرير وزارة الخارجيّة البريطانيّة حول استخدام حقّ النقض للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن جدولاً زمنياً لاستخدام ذلك الحقّ منذ عام 1946 حتى عام 2012 (Foreign and Commonwealth Office, 2012)، ويتضح منه أنّ استخدام الولايات المتّحدة لحقّ النقض لم يتأثّر بأيِّ صورةٍ بالتطبيع بين مصر وإسرائيل، ولا بين الأردن

وإسـرائيل. فلو سلّطنا الضوء على حقبة ما قبل تطبيع مصر وإسرائيل (1976–1978) وما بعد التطبيع (1980–1982)؛ لاكتشفنا أن الولايات المتّحدة الأمريكيّة اعتمدت على الوتيرة نفسها في استخدامها لحقّ النقض لتحصين المشروع الصهيونيّ؛ فقد نُقِضَت ثلاثة مشاريع قرار (S/12119، S/12022، S/11940) تطالب إسرائيل بإنصاف الشعب المنكوب قبل التطبيع، ونُقِضَت ثلاثة مشاريع قرارات أخرى (S/13911، S/14832/Rev 1، S/14985) بالمطالب نفسها فيما بعد التطبيع. واستمرّت الولايات المتّحدة في الدفاع عن المشروع الصهيوني داخل مجلس الأمن بكلّ حماسة بعد التطبيع بين الأردن وإسرائيل؛ فقد تصدَّت لمشروع القرار رقم S/1995/394 لعام 1995، الذي يستنكر مصادرة إسرائيل لأراضي الفلسطينيّين، وذلك مع تصديها لمشروع القرار رقم S/1997/199 لعام 1997 الذي يطالب إسرائيل بوقف عمليّة الاستيطان بالأراضي المحتلّة.

وفيما يتعلّق بالسلوك التصويتيّ بالجمعيّة العامّة؛ فإنّ قرارات ذلك الجهاز تختلف عن قرارات مجلس الأمن؛ من حيث عدم إلزاميّتها[5]، ولأنّ الجمعيّة العامّة طرحت مشاريع قرارات متعلِّقة بالقضيّة الفلسطينيّة بعد تطبيع الإمارات والبحرين والمغرب مع الكيان الصهيونيّ عام 2020؛ فمن الممكن النظر في السلوك التصويتيّ للولايات المتّحدة بذلك الجهاز لتحديد إذا ما كان الموقف الأمريكيّ قد تغيَّر بعد التطبيع مع تلك الدول العربيّة. وعلى الرغم من الإجماع الدوليّ المتكرّر على الحاجة إلى الحدّ من الانتهاكات الصهيونيّة المختلفة؛ يتَّضح أنَّ الولايات المتّحدة لم تؤيِّد أيَّ قرار من الجمعيّة العامّة لعام 2021 ينتقد الاحتلال وعواقبه؛ ممّا يدلّ على التزام الولايات المتّحدة بفكرة تحصين المشروع الصهيونيّ حتى الفترة الحالية[6]. وبالمقارنة، لم تعترض الصين على أي مشروع قرار ينتقد الاحتلال الصهيوني، بينما اعترضت بريطانيا على قرارين من أصل 12 قراراً ينتقد الاحتلال بالجمعية العامة سنة 2021.

وفي أغلب الأحيان تُشَكِّل الدول الصغيرة (microstates)؛ مثل بلاو، ومايكرونيسيا، وجزر مارشال، جزءاً مهمّاً من كتلة الدول المعارضة للقرارات التي تطمح لإنصاف الشعب الفلسطينيّ بالجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة؛ ويوضّح Harb (2017) أنّ عدد

(5) انظر المادة رقم 10 من ميثاق الأمم المتحدة.

(6) https://www.un.org/unispal/data-collection/general-assembly

سكان تلك الدول الصغيرة مجتمعين لا يتعدّى 200 ألف نسمة، وأنَّها لا تزال خاضعةً بوضوح لتوجيهات الولايات المتّحدة التي استعمرتها حتّى الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي.

الصين وفلسطين من الدعم الأيديولوجيّ إلى الدعم البراغماتيّ

لتفسير خريطة الموقف الصينيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة لا بدّ من تحليل جملةٍ من العوامل الداخليّة والخارجيّة في الوقت نفسه؛ فعلى صعيد العوامل الداخلية، أدّى فكر ماوتسي تونغ، وبوصلة المصالح الوطنية الصينية دوراً في تحديد اتّجاه الموقف الصينيّ من القضيّة الفلسطينيّة (بن هويدن،2007، 63؛ عيادي، 2019). من عام 1949 حتّى منتصف السبعينيّات، كان لأيديولوجيا القيادة السياسيّة الصينيّة وأفكار ماوتسي تونغ المُستَقاة من الأفكار الماركسيّة اللينينيّة انعكاسٌ واضحٌ على موقف الصين من القضيّة الفلسطينيّة؛ فقد نظرت الصين للقضيّة الفلسطينيّة -كباقي قضايا الشرق الأوسط- من عدسة الصراع مع الكتلة الغربيّة بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ورغبت الصين بدفع هذه القوى الغربيّة الإمبرياليّة خارج محيط المنطقة، بل رأت أنَّ القضيَّة الفلسطينيّة «قضيةٌ مختلَقَةٌ من قبل الغرب للتحكُّم في منطقة الشرق الأوسط وخلق وجودٍ لها فيه» (بن هويدن، 2007، 68). ومن ثم؛ نجد أنَّ الصين قدَّمت دعمها للقضية من خلال إدانتها لإسرائيل في لقاء منظّمة الرابطة الشعبيّة الإفريقيّة-الآسيويّة، الذي انعقد في عام 1955، وتأييدها لما صدر عن اجتماعات مؤتمر باندونغ/أندونيسيا في العام نفسه لدعم القضيّة الفلسطينيّة وحقّ اللّاجئين الفلسطينيّين (بن هويدن، 2007، 70). ورفضها «الطلب الذي تقدّمت به إسرائيل لعضويّة مؤتمر «باندونغ» بوصفها دولةً آسيويّة» وتأكيدها أمام اللجنة السياسيّة للمؤتمر تأييدها لفلسطين، وذلك على لسان رئيس وزرائها في تلك الفترة شو إن لاي الذي قال: «نحن نؤيّد كلّ القضايا العربيّة بصفةٍ عامَّة، ونؤيّد قضيّة فلسطين بصفةٍ خاصّة» (عيادي، 2019).

وفي عام 1956 دانت الصين العدوان الثلاثيّ على مصر من قبل إسرائيل، وفرنسا، وبريطانيا، ونظرت إلى إسرائيل على أنّها «أداة الإمبرياليّة لتمزيق المنطقة العربيّة» (النصار، 2019، 99؛ البدراني، 2015، 21). كما اتَّسم خطاب الصين السياسيّ تجاه إسرائيل بالعدائية «بوصفها عميلةً للاستعمار... وشريكةً للاستعمار الجديد» (عيادي، 2019). وقد دعمت الصين إستراتيجيّة «الحرب الشعبيّة» لتحرير الأراضي

الفلسطينيّة، رافضةً مبدأ التسوية السلميّة للقضيّة، وعملت مع حركة فتح، واستقبلت قيادتها العليا في منتصف الستينيّات، ودعمت نشاط فتح المسلّح ضدّ إسرائيل (بن هويدن،2007، 72–73) (عيادي، 2019). كما وافقت على تقديم الدعم والتدريب العسكريّ المجانيّ لها، واعترفت باستقلاليّتها باعتبارها منظّمة، لتكون أوّل دولةٍ غير عربيّةٍ تعترف بحركة فتح دبلوماسياً، وتمنحها حقّ التمثيل الدبلوماسيّ (بن هويدن، 2007، 71–73). وقد عزّز هذا الاعتراف من شخصيّة فتح ومكانتها دوليّاً (عيادي، 2019). وقد كانت الصين«مصدر السلاح الأساسيّ للمقاومة الفلسطينيّة» (عزم، 2019، 16). لذا كانت الصين في تلك الفترة توصف بأنّها «أكبر المؤثّرين» في دعم القضيّة، وفي «تقوية العزيمة» لمواجهة العدوّ، و«أعزّ الأصدقاء» لدى الجانب الفلسطينيّ (بن هويدن، 2007، 75).

في 1967، دانت الصين العدوان الإسرائيليّ على مصر وسوريّا، (بن هويدن، 2007، 74–79). وأيّدت الجانب العربيّ تأييداً كاملاً، «وقد تُرجم هذا التأييد جماهيرياً بتظاهراتٍ انطلقت في بكّين لثلاثة أيّام متتاليةٍ من 7–9 يوليو/حزيران ضمَّت حوالي مليون ومئتي ألف صينيٍّ، تضامناً مع الشّعب العربيّ، وتنديداً بالعدوان الإسرائيليّ على الدول العربيّة» (البدراني، 2015، 22). وفي السبعينيّات، دانت الصين أحداث أيلول الأسود في الأردن، وتحرُّكات الحكومة الأردنيّة ضدّ الحركة الفلسطينية، وأيّدت ردّ الأخيرة على الهجوم الأردنيّ، وفي الفترة نفسها لم تقدِّم الصين الدعم لقرار مجلس الأمن بخصوص وقف إطلاق النار في حرب 1973، معللةً رفضها بأنّ القرار يتجاهل حقوق الفلسطينيّين، بل حثّت الفلسطينيّين «على ضرورة عدم القبول بقرارات الأمم المتّحدة» (بن هويدن، 2007، 76).

ممّا سبق يتَّضح أنّ الدعم الصينيّ للقضيّة الفلسطينيّة منذ نهاية الأربعينيّات حتى منتصف السبعينيّات؛ ارتكز على مبدأ النضال المسلّح، مع رفض الاعتراف بإسرائيل، ووصفها بالكيان العدوانيّ، ونعتها لجيشه في صحافتها بجيش العدوان (البدراني، 2015، 16/33). إضافةً إلى استمرارها في رفض دور الأمم المتّحدة وقراراتها، وحثّ الفلسطينيّين على ضرورة عدم القبول بهذه القرارات، فالصين كانت ترى أن منظّمة الأمم المتّحدة «أداةٌ من أدوات الإمبرياليّة الأمريكيّة؛ والنظام الرجعيّ السوفييتيّ» (بن هويدن، 2007، 76). وهنا نرى دور العامل الدوليّ في تفسير موقف الصين من القضيّة الفلسطينيّة؛ فتقديم الصين الدعم للفلسطينيّين كان وسيلةً لمواجهة القوى الدوليّة الغربيّة وتحديداً الولايات المتّحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مواجهة الاتّحاد

السوفييتي خاصةً بعد الخلاف معه، فقد رأت الصين أنّ الاتّحاد السوفييتيّ لا يختلف عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فهو أداةٌ للإمبرياليّة، ويسعى إلى بسط نفوذه في العالم العربيّ (بن هويدن، 2007، 71). أما المعيار الآخر المُحدِّد لموقف الصين –وهو معيارٌ لا ينفصل عن الأول، بل يُعدُّ انعكاساً له–؛ فهو الأيديولوجيا الصينيّة «المؤيّدة للحركات التحرُّريّة الثوريّة ضدّ الإمبرياليّة الغربيّة الاستعماريّة» (عيادي، 2019).

لكن الأمر اختلف من بعد قدوم الرئيس الصينيّ دينغ شياو بينغ في نهاية السبعينيات، ومع إقرار الإصلاحات الصينيّة والتحديثات الأربعة في قطاعات الزراعة، والصناعة، والدفاع، والتكنولوجيا؛ إذ لم تَعُد الصين تؤيّد الحلّ المسلّح للقضيّة، واقتصرت في موقفها الداعم للقضيّة الفلسطينيّة على الحل السلميّ تحت مظلّة العمل الدوليّ ومنظّمة الأمم المتّحدة، فلم ترفض الصين مقترحات الحلول الأمريكيّة أو السوفييتيّة لحلّ القضيّة، بل قدّمت كذلك من طرفها مقترحاتٍ للسلام ترتكز على ضرورة الحلّ السلميّ السياسيّ، وتشجيع الحوار والمفاوضات بين الطرفين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وعقْد مؤتمرٍ دوليٍّ للسلام تحت مظلّة الأمم المتّحدة وبمشاركة دول مجلس الأمن الخمس والأطراف المباشرة للقضيّة (البدراني، 2015، 16–17) (بن هويدن، 2007، 70–80). وفي 1988 اعترفت الصين بالدولة الفلسطينيّة، «وحصلت البعثة الفلسطينيّة في الصين على وضع السفارة الكاملة»، واستُقْبِلَ الرئيس الفلسطينيّ في عام 1989 استقبال الرؤساء (النصار، 2019، 99) (بن هويدن، 2007، 79). وهذا يعني أنّ إستراتيجيّة الصين تجاه القضيّة أصبحت انعكاساً مباشراً لمصالحها، بل إن «إستراتيجيّة الدولة لتحقيق مصالحها، [أتت] على رأس سلّم الأولويّات»، وقد قُدّمت لتكون «قبل أيديولوجيّة الثورة» (عيادي، 2019).

وثمّة من يرى أنَّ الموقف الصيني في نهاية الثمانينيات والتسعينيات كان أكثر مهادنةً للجانب الإسرائيليّ والأمريكيّ، خاصّةً بعد إقامة العلاقات الدبلوماسيّة مع إسرائيل في 1992؛ إذ تحوّلت إسرائيل من «أداة استعماريّة» إلى دولة تتبادل معها العلاقات الدبلوماسيّة (النصار، 2019، 99–100). «فلم تعد تطالب بحلٍّ جذريٍّ وشاملٍ للقضيّة الفلسطينيّة، بل أصبحت تنادي بحلٍّ كلٍّ قضيّة على حدة، كذلك لم تعد تدعم المُنادين بإخراج إسرائيل من الضفة الغربيّة وقطاع غزّة بالقوّة والتهديد، بل لابد من اتّباع الوسائل السلميّة لاستعادة الأرض» (عيادي، 2019)، وعليه؛ يمكن القول إنّ للعامل الإسرائيليّ أثراً واضحاً على سياسة الصين تجاه القضيّة الفلسطينيّة؛ إذ دفعها إلى محاولة «إيجاد مواقف وسيطة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في

مختلف مبادراتها السياسية لحل الصراع في المنطقة ولتكون مقبولة من الطرفين» (الحمد، 2020، 93).

وقد عرض بن هويدن (2007) والبدراني (2015) والنصار (2019) والحمد (2022)؛ العوامل التي أدّت إلى تغير نمط التعامل الصيني مع الملف الفلسطينيّ، ومن أهمّها:

- تفاقُم الخلاف الصينيّ مع الاتّحاد السوفييتيّ، ومحاولة منع زيادة نفوذه في المنطقة العربيّة، مع تغيُّر المنظور الصيني من البُعد الثوريّ الأيديولوجيّ إلى المنظور المصلحيّ المنفعيّ/الاقتصاديّ؛ أي «جعل خدمة الاقتصاد الصينيّ الأولويَّةَ الإستراتيجيّة» لدى الصين، فهي تَفْصل ملفاتها التجاريَّة والاستثماريّة مع الجانب الإسرائيليّ عن الملف الفلسطينيّ وعن ملف التسوية السلميّة (عزم، 2019، 20/24). وهذا الفصل قد «يقلِّل من احتمالات ممارسة بكّين ضغطاً حقيقيّاً على الإسرائيليّين» (عزم، 2019، 15).

- برود الخلاف مع الجانب الأمريكيّ من بعد سياسة الانفتاح الأمريكيّة تجاه الصين، ومن بعد تبادل التمثيل الدبلوماسيّ في عام 1978، مع تلميع لسمعة الصين الدوليّة بأنها ترفض الحلول العسكريّة وتسعى إلى الحلول السلميّةٍ الداعمة للأمن والسلم الدوليَّين، وسعيها إلى تحسين صورتها أمام المجتمع الدوليّ من بعد أحداث ميدان تيانآنمين في عام 1989 (البدراني، 2015، 15)؛ وأخيراً السعي إلى جني ثمرة العلاقات التكنولوجيّة العسكريّة مع إسرائيل، التي تحتاج إليها الصين لتحقيق سياساتها التحديثيّة في الجانب الدفاعيّ (البدراني، 2015، 25). إذ باتت إسرائيل تقدّم «منتجاتٍ تكنولوجيةٍ عسكريَّةٍ حسّاسة للصين... ضمن التبادل التكنولوجيّ والتجاريّ والعسكريّ بين الطرفين» (الحمد، 2022، 97). وأدّت «حالة تشابك المصالح الاقتصاديّة، وخاصَّة التقنية منها بما فيها على المستوى العسكريّ» إلى حالة ارتباط مصلحيٍّ إستراتيجيٍّ بين الصين وإسرائيل (الحمد، 2022، 95)[(7)]. كما احتاجت الصين إلى أداء دورٍ أكبر في عمليّة التسوية السلميّة من خلال الحصول على موافقة كلا الطرفين عليها بوصفها لاعباً مهمّاً في التسوية، فمنذ بدء مفاوضات

(7) تنامت العلاقات الاقتصاديّة الصينيّة-الإسرائيليّة ووصلت إلى 11.2 مليار دولار في 2019، لدرجة أن نتنياهو وصفها بـ«الزواج الذي تمّ في السماء»؛ تعبيراً عن النقلة في العلاقات، التي كانت أشبه بالمعجزة (الحمد،2022: 97).

السلام بين إسرائيل والعرب في 1991؛ أبدت الصين رغبتها في ممارسة دورٍ حيويٍّ في عمليَّة السلام، لكنَّ الطرف الإسرائيليّ رفض قيامها بهذا الدور إلّا بعد اعتراف الجانب الصينيّ بإسرائيل اعترافاً دبلوماسيّاً كاملاً (البدراني، 2015، 15).

قدَّمت الصين عدّة مبادرات حول القضيّة، منها مبادرة عام 2013 التي ارتكزت على أربع نقاط، هي: حلّ الدولتَين، وإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقيّة، والالتزام بالمفاوضات لحلّ القضيّة، والتمسُّك بثبات بمبدأ «الأرض مقابل السلام»، وتأكيد دور المجتمع الدوليّ في دعم عمليّة السلام من خلال التفاوض، وهناك مبادرة عام 2017 التي تُضيف إلى النقاط السابقة دعوة «إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانيّة في فلسطين المحتلّة» (عيادي، 2019). وأمّا بخصوص مبادرتها لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط في عام 2021؛ فقد أكّدت بكّين النقاط السابق ذكرها مع تأكيد دورها في مراجعة القضيّة في مجلس الأمن خلال فترة رئاستها للمجلس، التي بدأت في مايو 2021. وفي الجزء الإحصائيّ من البحث سيُتَتَبَّع سلوك الصين التصويتيّ في مجلس الأمن لإيضاح مواقفها تجاه القرارات التي تخصّ القضيّة[8].

التحليل الإحصائيّ

نستعرض هنا إحصائيّاً السلوك التصويتيّ للدول الثلاث في مجلس الأمن على مجموعة القرارات التي تعلّقت بالقضيّة الفلسطينيّة، ومسألة الحدّ من التوسّع الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة في الفترة 1990–2018، ويوضح الرسم البياني التصويت بـ «نعم» على قرارات ومشاريعَ قرار في مجلس الأمن تنتقد إسرائيل من عام 1990 إلى 2018، و«نعم» هنا تعدُّ مؤشّراً على رغبة الدولة في الحدّ من التوسّع الإسرائيليّ في فلسطين.

(8) هناك من يرى أن موقف الصين- متضمناً مبادراتها- لا يتجاوز «حدَّ إدانة إسرائيل وانتهاكاتها الصارخة ضدّ الفلسطينيّين بوصفها دولةً راعيةً للإرهاب، كما يرى الفلسطينيون مثلاً،[كما] لم يتحوَّل موقف الصين المساند للحقّ الفلسطينيّ إلى برنامج عملٍ محدّد...[ل]وقف العدوان على الشعب الفلسطينيّ» (الحمد،2022: 98).

شكل 3

التصويت بـ «نعم» على قرارات ومشاريع قرار في مجلس الأمن تنتقد إسرائيل من عام 1990 إلى 2018.

أما الرسم التالي؛ فيوضح التصويت بـ «لا» في شأن المحاولة للحد من انتهاكات إسرائيل، ونرى أن الولايات المتّحدة كانت الوحيدة من بين الدول الثلاث ممن صوتوا بـ «لا» في الفترة 1990–2018 بشأن القرارات أو مشاريع القرار في مجلس الأمن تنتقد إسرائيل.

شكل 4

التصويت بـ «لا» على قرارات ومشاريع قرار في مجلس الأمن تنتقد إسرائيل من عام 1990 إلى 2018.

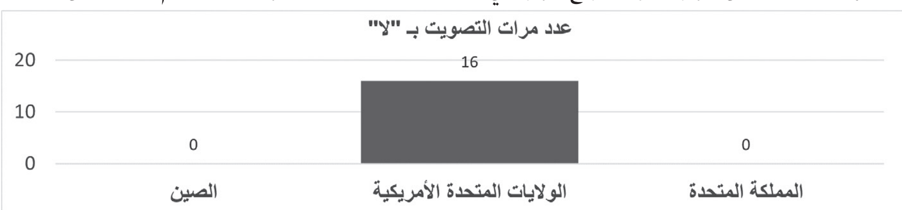

والرسم التالي يوضح عدد المرات التي امتنعت فيها أيّ من الدول الثلاث عن التصويت بشأن قرارات مجلس الأمن بخصوص القضيّة الفلسطينيّة على مر تلك الأعوام.

شكل 5

الامتناع عن التصويت على قرارات ومشاريع قرار في مجلس الأمن تنتقد إسرائيل من عام 1990 إلى 2018.

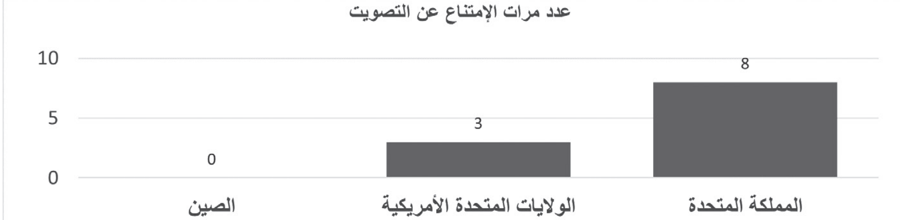

ويمكننا تحليل درجة توافق السلوك التصويتيّ للقوى الثلاث عن طريق فحص جميع القرارات التي وافقت عليها الدول، علماً بأنّ مجموع القرارات ومشاريع القرار التي تنتقد إسرائيل قد بلغ 22 قراراً ومشروعاً صُوِّتَ عليها في مجلس الأمن في الفترة 1990–2018 (انظر الملحق)، ويوضّح الشكل التالي نسبة التوافق في التصويت بين القوى الثلاث.

شكل 6

نسبة التوافق في التصويت بنعم

الرسم البياني: نسبة التوافق في التصويت بنعم

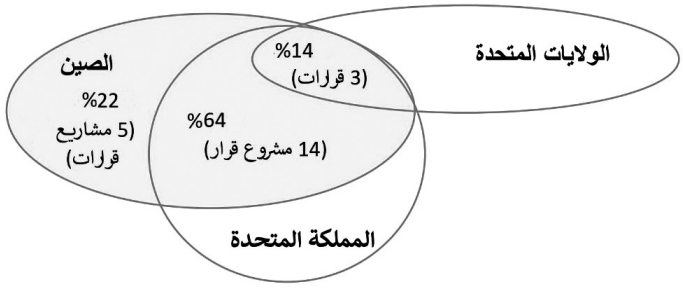

جدول 1

نسبة التوافق بالتصويت على 22 قراراً

1. نسبة التوافق في التصويت	الولايات المتحدة – المملكة المتحدة	الصين – المملكة المتحدة	الصين – الولايات المتحدة
نعم	%14 (3)	%64 (14)	%14 (3)
لا	0	0	0
امتناع	0	0	0
2. نسبة عدم التوافق في التصويت	%86 (19)	%36 (8)	%86 (19)

النتائج والخاتمة

تمتنع بريطانيا عن التصويت على القرارات أو مشاريع القرارات التي تسعى إلى إنصاف الشعب الفلسطينيّ في كثيرٍ من الأحيان؛ ممّا يدفع لتفسير نسبة التوافق وعدم التوافق بحذر، فلو عددنا امتناع بريطانيا عن التصويت موقفاً يعكس عدم اعتراضها،

بل تقبُّلها للوضع القائم المبني على سلب الشعب الفلسطينيّ حقوقه؛ لاتضح مدى تأرجح الموقف البريطانيّ، وعند عدّنا الامتناع عن التصويت بمثابة التماشي مع الوضع الراهن؛ فسترتفع نسبة رفض بريطانيا لمشاريع القرارات التي تسعى إلى إنصاف الفلسطينيّين إلى 36% (8 قرارات). وفي هذا الصدد يبرز السؤال حول موقف بريطانيا من القضيّة الفلسطينيّة مع التغيُّرات المحتملة على هرم القوّة، فبريطانيا إمّا أن تدعم الصين عند منافستها للولايات المتّحدة من خلال التغيير بسياستها الخارجيّة حتى تتلاءم مع التوجّه الصينيّ، أو تتواءم مع سياسة الولايات المتّحدة تجاه القضيّة.

وممّا سبق يتّضح أنّ نسبة احتماليّة أن تُصوِّت الولايات المتّحدة والصين بالموقف نفسه، أو أن تتوافق تفضيلاتهما في التصويت؛ هي نسبةٌ منخفضةٌ جداً، إذ بلغت نسبة التوافق بينهما 14%؛ ممّا يفتح باباً للتساؤل في حال هيمنت الصين على سلّم الهرم الدوليّ، واحتلّت مكانة الولايات المتّحدة الأمريكيّة فيه؛ فإلى أيّ حدٍّ سيؤثّر ذلك على مصلحة القضيّة الفلسطينيّة، وإلى أيّ حدٍّ قد تعمل الصين ضمن مجلس الأمن، وبالتعاون مع الدول الأعضاء الآخرين مستخدمةً ثقلها ووزنها الجديد في النظام العالميّ لحلّ هذه القضيّة، بلِحاظ أنَّ نسبة التوافق الحاليّة بين بريطانيا والصين -كما هو موضح في الجدول- مرتفعةٌ نسبياً؛ فقد صوّتت كلتا الدولتين بـ«نعم» في 64% من القرارات ومشاريع القرارات، وعليه؛ فإنّ أحد السيناريوهات المطروحة هنا أنّ نسبة التوافق بين الصين وبريطانيا قد تزداد في حال اكتمال الصعود الصينيّ وهيمنة الصين على النظام العالميّ، ومن الممكن أن نرى تعاوناً أكبر بين الدولتين فيما يتعلّق بالقضيّة، مع مراعاة أنّ بريطانيا -كما ذُكر سابقاً- لم تتّخذ مواقف حاسمةً تجاه القضيّة خلال وجودها في الاتّحاد الأوروبي، وذلك لالتزامها بسياسة الاتّحاد الأوروبيّ الموحّدة في المجالَين الخارجيّ والأمنيّ. أمّا بعد خروجها من الاتّحاد؛ فقد رأينا أنّها امتنعت عن التصويت في الجمعيّة العامّة فيما يتعلّق بالقضيّة، مع الأخذ في الاعتبار أثر التحدّيات الاقتصاديّة التي تواجهها الآن، والثمار المرجوّة من التعاون مع إسرائيل، وكذلك دور الولايات المتّحدة الأمريكيّة في ذلك، ودعم الأخيرة الراسخ لإسرائيل، وكلّ ذلك في ظلّ نظام دوليٍّ تُهيمِنُ عليه واشنطن وتتحكم بمفاصله[9]. لكنْ في حال هيمنت الصين على النظام الدوليّ، فسيترك ذلك أثره على خريطة المصالح الدوليّة، وسيعيد رسم شبكة التحالفات بين الدول، وسيؤثّر على العمل والتعاون الصينيّ-البريطانيّ تجاه مصلحة القضيّة الفلسطينيّة.

(9) امتنعت بريطانيا عن التصويت السنوي للأمم المتحدة لعام 2021/22 بشأن دولة القدس (UN Web TV, 2022).

المراجع

أبوعمشة، رويد. (2015). التوافق والتباين في مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن. (1979–2013) *سياسات عربية*، (15)، 81–97.

البدراني، عدنان. (2015). أثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ع49، 1–38.

البرصان، أحمد. (2020). 3 سيناريوهات تنتظر العلاقات الصينية–الفلسطينية ودور بكين الاقتصادي في حل النزاعات. *مجلة آراء حول الخليج*. استرجع من:
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5244&catid=4370&Itemid=172

بن معيقل، فيصل. (2021). *السلوك التصويتي للمملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتّحدة* 2017–2021م. تقرير خاص. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

بن هويدن، محمد. (2007). السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *35* (1)، 63–89.

حسونة، منار. (2006). *السياستان الفرنسية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية: من رؤية فلسطينية لفترة ما بين (1970–2000)*، [رسالة ماجستير]. جامعة بيرزيت: فلسطين.

الحمد، جواد.(2022).أثر العامل الإسرائيلي في سياسة الصين إزاء القضية الفلسطينية. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، 25، (98)، 93–99.

الدريملي، عماد. (2019). *السلوك التصويتي الصيني تجاه القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي 1993 – 2018 الدلالات والأبعاد*. [رسالة ماجستير]. فلسطين: جامعة القدس.

السرحان، صايل؛ والفواعرة، همام؛ والحجاج، خليل. (2014).السلوك التصويتي الدولي في مجلس حقوق الإنسان: الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة 2008–2009. *مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *29* (4)، 101–152.

سليم، محمد السيد. (2002). *تطور السياسة الدولية: في القرنين التاسع عشر والعشرين*. القاهرة: دار الفجر.

السيد، موسى. (1992). الإعلام الصهيوني في الولايات المتّحدة الامريكية. *شؤون فلسطينية*، 229–230، 75–88.

الشـمري، مصطفـى؛ والحمدانـي، ضـاري. (2017). السياسـة الخارجيـة البريطانيـة تجـاه القضيـة الفلسـطينية منـذ العـام 2003. *مجلـة تكريـت للعلـوم السياسـية*.

العبـد الرحمـن، حكمـات. (2020). *الصيـن والشـرق الأوسـط: دراسـة تاريخيـة فـي تطـور موقـف الصيـن تجـاه قضايـا المنطقـة العربيـة بعـد الحـرب البـاردة*. الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات.

عـزم، أحمـد. (2019). الصيـن وفلسـطين وإسـرائيل: بيـن دعم حق تقرير المصيـر والمصالح الاقتصادية. *شؤون فلسطينية*، ع277، 15–26.

العـزي، غسـان. (2005). معوقـات الـدور الأوروبـي فـي تسـوية الصـراع العربـي – الإسـرائيلي. *معهـد إبراهيـم أبـو لغـد للدراسـات الدوليـة*.

عيـادي، إسـلام. (2019). المنظـور الصينـي للقضيـة الفلسـطينية: المواقـف، والأهـداف، وآليـات تعزيـز العلاقـات ومسـتقبل العلاقـات الثنائيـة. *المركـز الديمقراطـي العربـي*. اسـترجع مـن: https://democraticac.de/?p=63226

القـدرة، خليـل. (2018). السـلوك التصويتـي للهنـد فـي الأمـم المتّحـدة تجـاه القضيـة الفلسـطينية. *مجلـة جامعـة الإسـراء للمؤتمـرات العلميـة*، ع 2، 259–561.

مبيضيـن، مخلـد. (2007). محـددات السياسـة الأوروبيـة تجـاه عمليـة التسـوية الإسـرائيلية—الفلسـطينية بعـد معاهـدة ماسـتريخت عـام 1993. *المنـارة*، المجلـد 13، العـدد 4.

المسـلّم، عبدالعزيـز. (2021). المسـاواة فـي السـيادة وأسـبقيَّة القـوى العظمـى بوصفهمـا مفهومَيـن متداخلَيـن. Jadaliyya.com.

المسـلّم، عبدالعزيـز. (2023). النظريَّـة العِرقيَّـة النقديَّـة وتفسـير الاسـتيطان الكولونيالـي فـي الأراضـي الفلسـطينيَّة. *المسـتقبل العربـي*. 527، 61–73.

المسيري، عبدالوهـاب. (2003). *مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي*. بيروت، دار الفكر.

النامـي، علـي؛ والعجمـي، ثقـل. (2015). *الوسـيط فـي المنظمـات الدوليـة (الحكوميـة وغيـر الحكوميـة)*. الكويت.

النصـار، أنـس. (2019). تطـور صنـع السياسـة العامـة فـي الصيـن ودوره فـي تطـور سياسـتها الخارجيـة تجـاه القضيـة الفلسـطينية. مجلـة *جيـل الدراسـات السياسـية والعلاقـات الدوليـة*، ع26، 83–104.

Adams, G. (2008). Smart Power: Rebalancing the Foreign Policy/National Security Toolkit, Before the Subcommittee on Oversight of Government Management, the Federal Workforce, and the District of Colombia of the Senate Committee on Homeland Security and Governmental Affairs. Testimony. Retrieved from: https://www.hsgac.senate.gov/download/adams-testimony-reliance-on-smart-power-073108

Ad Hoc Committee on the Palestine Question: Report of Sub-Committee 2(11 November 1947); Document symbol: A/AC.14/32; Document Type: Report Retrieved from: https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/AC.14/32&Lang=E

Abu Oun, M. (2022). *Reasons behind the change of the Voting Behaviour towards the Palestinian Issue in the UN Institutes*. Palm Strategic Initiatives Centre.

Adler-Nissen et al. (2017).Performing Brexit: How a post-Brexit world in imagined outside the United Kingdom. *The British Journal of Politics and International Relations* 1-19, Special Issue Article.

Adler-Nissen, R., Galpin, C., Rosamond, B. (2017).Performing Brexit: How a post-Brexit world in imagined outside the United Kingdom. *The British Journal of Politics & International Relations* 1-19, Special Issue Article.

Behbehani, H. (1981). *China's Foreign Policy in the Arab World 1955-1975. Three case studies*. London: KPI.

BICOM, (2016). UK-Israel strategic cooperation. Britain Israel Communications and Research Centre.Retrieved from: http://www.bicom.org.uk/wp-content/uploads/2016/11/UK-Israel-factsheet-Thais-amends.pdf

BICOM, (2017). Britain-Israel trade after Brexit. Britain Israel Communications and Research Centre. Retrieved from: https://www.bicom.org.uk/analysis/britain-israel-trade-brexit/

Burton, G. (2020).*China and the Middle East Conflict Responding to War and Rivalry from the Cold War to the Present*. London and New York: Routledge/Taylor and Francis Group.

Department for International Trade and The Rt Hon Anne-Marie Trevelyan MP. (July, 2022). UK launches Israel talks to boost trade between services superpowers. Retrieved from: https://www.gov.uk/government/news/uk-launches-israel-talks-to-boost-trade-between-services-superpowers

DFID. (2018). Explaining British support for Palestinian education. Department for International Development. Retrieved from: https://dfidnews.blog.gov.uk/2018/04/01/explaining-british-support-for-palestinian-education/

Elgindy, K. (2019). *Blind Spot:America and the Palestinians, from Balfour to Trump*. Brookings Institution Press.

Foreign and Commonwealth Office.(2012).Vetoed Draft Resolutions in the United Nations Security Council 1946-2012. Retrieved from: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/35466/vetoed-resolutions-un-security-council-aug-12.doc

Galariotis, I., Gianniou, M. (2021). "EU foreign policy incoherence in the United Nations." *Routledge Handbook of EU-Middle East Relations*, 1st edition, Routledge.

Harb, A. (2017).Four of nine countries that stood with Trump at UN are tiny Pacific islands. *Middle East Eye*. Retrieved from: https://www.middleeasteye.net/news/four-nine-countries-stood-trump-un-are-tiny-pacific-islands

Jeffries, J. (1939). *The Palestine Deception 1915-1923:The McMohan-Hussein Correspondence, the Balfour Declaration, and the Jewish National Home*. Longmas, Green Co., London.

Lemke, D. (1993). *Multiple Hierarchies in World Politics*. [Doctoral Thesis], Vanderbilt University ProQuest Dissertations Publishing.

Louwerse, C. (2022) "Tyranny of the Veto": PLO Diplomacy and the January 1976 United Nations Security Council Resolution, *Diplomacy & Statecraft*, 33, 2, 303-329.

Mandler, L., Lutmar, C. (2020). Birds of a feather vote together? EU and Arab League UNGA Israel voting, *Israel Affairs*, 27, 1, 89-104.

McGee, L. (2019). Jeremy Corbyn was once a radical outsider. Now he has the chance to transform the UK. CNN.Retrieved from: https://edition.cnn.com/2019/11/28/uk/uk-election-corbyn-analysis-gbr-ge19-intl/index.html

McKernan, B. (2022). Liz Truss could follow Trump and move UK embassy to Jerusalem. *The Guardian*. Retrieved from: https://www.theguardian.com/world/2022/sep/22/liz-truss-could-follow-donald-trump-move-british-embassy-israel-jerusalem

Mearsheimer, J., Walt, S. (2007). *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*. New York: Farrar Straus and Giroux.

Moore, L. (2020). Brexit literature's present absentees: Triangulating Brexit, anti-Semitism, and the Palestinian crisis. *Journal of Postcolonial Writing*.

Mosler, M., & Potrafke, N. (2020). International political alignment during the Trump presidency: voting at the UN general assembly, *International Interactions, 46*, 3, 481-497.

Newton, C. (2021). Aljazeera. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2021/5/19/a-history-of-the-us-blocking-un-resolutions-against-israel

Nye, J. (2004). *Soft Power*: *The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs.

Organski, A. F. K. (1968). *World Politics*. New York: Alfred A. Knopf.

Organski, A. F. K, Kugler, J. (1980).*The War Ledger*. Chicago: University of Chicago Press.

Posen, A. (2022). The UK and the global economy after Brexit. Peterson Institute for International Economics. Retrieved from: https://www.piie.com/research/piie-charts/uk-and-global-economy-after-brexit

Quigley, J. (2011). Self-Determination in the Palestine Context. In Akram, Susan., Dumper, Michael., Lynk, Michael., and Scobbie, Iain. *International Law and the Israeli-Palestinian Conflict: a Rights-Based Approach to Middle East Peace*. Routledge.

Roberts, W. (2021).Why is the US unequivocal in its support for Israel?. Aljazeera. Retrieved from: https://www.aljazeera.com/news/2021/5/18/short-answer-why-is-the-united-states-so-pro-israel

Sarsar, S. (2004). The Question of Palestine and United States Behavior at the United Nations. *International Journal of Politics, Culture, and Society.17*(3),457–70.

Secretary of State for International Trade. (2019).Continuing the United Kingdom's trade relationship with the Palestine Liberation Organisation (PLO) for the benefit of the Palestinian Authority of the West Bank and the Gaza Strip. Retrieved from: www.gov.uk/government/publications

Sheffer, G. (2006). British colonial policy-making towards Palestine (1929-1939). *Middle Eastern Studies,14*, 3, 307-322.

Shichor, Y. (2007). China's Voting Behavior in the UN Security Council. China Brief.Vol 6, issue 18. The Jamestown Foundation. Retrieved from: https://jamestown.org/program/chinas-voting-behavior-in-the-un-security-council/

Sweiti, R. (2008) American Policy toward Palestine between 1850 and 1939. *Bethlehem University Journal, 27*,26–58.

The World Bank. (2021).Population, total -European Union. Retrieved from: https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EU

UNGA. (1947). First Special Session, official records, Plenary. pp. 59-60.

UN Web TV. (2022). A/HRC/49/L.18 Vote Item: 7-58th Meeting, 49th Regular Session Human Rights Council. Retrieved from: https://media.un.org/en/asset/k1s/k1sk7ygxnh

Wang, T. Y. (1999). U.S. Foreign Aid and UN Voting: An Analysis of Important Issues. *International Studies Quarterly,43*(1),199–210.

Woltz, C. (1956). Bloc Voting in the United Nations,1946-1951. [A dissertation in the department of the United Nations and world affairs]. New York University.

ملحق

شكل التصويت على قرارات ومشاريع قرارات مجلس الأمن التي تنتقد انتهاكات الكيان الصهيوني

عام القرار	رمز القرار/مشروع القرار	المؤيدون 👍	المعارضون ✖	الممتنعون /الغائبون ⬤	موضوع القرار	صوت المملكة المتحدة	صوت الصين	صوت الولايات المتحدة
1990	S/RES/672	15	0	0	مطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقيات جنيف	👍	👍	👍
1990	S/RES/673	15	0	0	مطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقيات جنيف	👍	👍	👍
1990	S/21326	14	1	0	مراقبة سياسة إسرائيل بالأراضي المحتلة	👍	👍	✖
1991	S/RES/694	15	0	0	الإعلان بأن إسرائيل تخالف اتفاقية جنيف	👍	👍	👍
1995	S/1995/394	14	1	0	مطالبة إسرائيل بإرجاع الأراضي التي تم مصادرتها	👍	👍	✖
1996	S/RES/1073	14	0	1	ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين	👍	👍	⬤
1997	S/1997/241	13	1	1	مطالبة إسرائيل بوقف بناء المستعمرات بالأراضي المحتلة	👍	👍	✖
1997	S/1997/199	14	1	0	مطالبة إسرائيل بوقف بناء المستعمرات بالأراضي المحتلة	👍	👍	✖
2001	S/2001/1199	12	1	2	المطالبة بوقف القتال والرجوع لحدود ما قبل 2000/9	⬤	👍	✖
2001	S/2001/270	9	1	5	المطالبة بوقف القتال والرجوع لحدود ما قبل 2000/9	⬤	👍	✖
2002	S/2002/1385	12	1	2	إدانة إسرائيل للدمار الذي سببته بالأراضي الفلسطينية	👍	👍	✖
2003	S/2003/891	11	1	3	المطالبة بوقف القتال ووقف عملية تهجير الشعب الفلسطيني	⬤	👍	✖
2003	S/2003/980	10	1	4	مطالبة إسرائيل بوقف بناء الجدار بالأراضي المحتلة	⬤	👍	✖
2004	S/RES/1544	14	0	1	مطالبة إسرائيل بوقف هدم بيوت الفلسطينيين	👍	👍	⬤
2004	S/2004/783	11	1	3	مطالبة إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة	⬤	👍	✖
2004	S/2004/240	11	1	3	إدانة إسرائيل لعمليات الاغتيال ضد قياديين فلسطينيين	⬤	👍	✖
2006	S/2006/508	10	1	4	مطالبة إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى	⬤	👍	✖
2006	S/2006/878	10	1	4	مطالبة إسرائيل بالانسحاب من قطاع غزة	⬤	👍	✖
2011	S/2011/24	14	1	0	التأكيد بأن الاستيطان بالأراضي المحتلة يخالف القانون الدولي	👍	👍	✖
2016	S/RES/2334	14	0	1	الحد من توسع المستوطنات الإسرائيلية	👍	👍	⬤
2017	S/2017/1060	14	1	0	المطالبة بعدم تطبيع الاحتلال للقدس	👍	👍	✖
2018	S/2018/516	10	1	4	المطالبة باحترام حقوق الشعب الفلسطيني	👍	👍	✖

للاستشهاد

شعيبي، نورة، والمطيري، سارة، والمسلم، عبدالعزيز. (2024). السلوك التصويتيّ تجاه القضيّة الفلسطينيّة في مجلس الأمن الدولي من 1990 – 2018: دراسة مقارنة بين بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية والصين. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(2)، 181–219.

To Cite:

Shuaibi. N., Almutairi. S., & Almuslem. A. (2024).UN Security Council Voting Behavior for the Palestinian Case 1990-2018: A Comparative Study between Great Britain, USA, and China. *Journal of the Social Sciences, 52*(2), 181-219.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

UN Security Council Voting Behavior for the Palestinian Case 1990-2018: A Comparative Study between Great Britain, USA, and China

Nourah Shuaibi - Sarah Almutairi - Abdulaziz G. Almuslem

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - No. 2

2024